**الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية**

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامعة ابن خلدون –تيارت–**

كلية: العلوم الإقتصادية، التجارية و علوم التسيير

قسم: علوم تسيير

ميدان: العلوم الإقتصادية، التجارية و علوم التسيير

شعبة: علوم تسيير

تخصص: إدارة مالية

# مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر


**من إعداد الطلبة:**

- **مجادي فاطيمة**
- **فاطمي الزهرة**


**تحت عنوان:**

# آليات تحقيق الشمول المالي بالجزائر

**نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:**

| | | |
|---|---|---|
| **الأستاذ: حسين يحي** | أستاذ التعليم العالي –جامعة ابن خلدون تيارت– | رئيسا |
| **الأستاذ ة : عزيرو راشدة** | أستاذ محاضر أ –جامعة ابن خلدون تيارت– | مشرفا و مقرار |
| **الأستاذ: بعلاش عصام** | أستاذ محاضر أ –جامعة ابن خلدون تيارت– | مناقشا |

**السنة الجامعية: 2024/2023**

بسم الله الرحمن الرحيم

# شكـــــر

الشكر أولا إلى الله عزّ وجلّ القائل في محكم كتابه العزيز

{لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ}

الحمد لله الذي وهبنا نعمة العقل لينير لنا الطريق، ووفقنا بمشيئته وقدرته إلى إتمام هذا العمل

نتقدم بالشكر لجامعة ابن خلدون – كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير.

و للمشرفة الفاضلة الدكتورة عزيرو راشدة

كل عبارات الشكر و التقدير لن توفيك حقك، لقد بذلتي جهودًا مضاعفة في العمل و كان ذلك من جميل أخلاقك لإخراج البحث بالمستوى المطلوب

نسأل الله أن يجزيك عنا كل خير

ونتوجه بالشكر لكل الأصدقاء و لعائلتنا لأنهم لم يتركونا يومًا.

قدمو لنا الدعم و الأمل، لهم كل الشكر و الإمتنان على كل نصيحة

منحتمونا إياها في وقت من الأوقات، وكنا نحتاج لها بشدة

... فجزاكم الله عنا خير الجزاء ...

# الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفي وأهله ومن وفي أما بعد :

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد و النجاح.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز ما أملك في هذا الكون أمَّهاتِي الأعزاء.

أطال الله عمرهما –

وإلى أبي الراحل – رحمة الله عليه –

وأبي محمد وعائلة بوسعيد وعائلة بن عتو وعائلة فاطمي وإلى كل الأصدقاء والأحباب

وزميلتي فاطيمة اللهم احفظها لي

الزهرة

# الإهداء

ولحسن حظي« أول خريجة لأهلي »

فاطيمة مجادي

{بسم الله الرّحمن الرّحيم }

{يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَ الَّذينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجاتٍ وَ اللَّهُ بِما تَعْمَلُونَ خَبيرٌ}

{بسم الله الرّحمن الرّحيم }

{وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى}

بعد مسيرة دراسية حملت في طياتها الكثير من الصعوبات

أهدي فرحة تخرجي و حزني في آن واحدٍ

" إلى والدّي" رحمه الله الذي ذهب وحله قلبي بالدعاء و مشاعري بالفقد و الحزن – فقد كنت خير مربي و خير معلم و خير أب و خير فقيد.

فقيدي " أبي الغالي" أحمد مجادي"

رحم الله روحك وجزاك عني خير جزاء

"إلى والدتي" التي لا أجد لها كلمات تعبر عن قيمتها، من أبصرت بها طريق حياتي و لم يفارق دعائها خطواتي.

ملهمتي " أمي الغالية" فاطمة بختيل

"إلى إخواتي" سندي و الكتف الذي اسند عليه دائما.

يعقوب – سعيد – عبد العزيز

لطالما كانوا الظل لهذا النجاح – إلى من عشت معهم أجمل لحظات حياتي إلى شموع دربي إلى من شهدوا معي متاعب الدراسة و سهر الليالي أخوتي حفظهم الله.

" إلى صديقة حياتي و دربي" حبيبتي شيماء اللهم احفظها لي

و في الأخير أهدي تحياتي إلى عائلتي جميعًا وكل معارفي الذين شجعوني بكلام طيب

" إلى أستاذتي" المشرفة على بحثنا التي لم تقصر في مدّ العون لنا

إلى كل من كان له الفضل في وصولي إلى هذه المرحلة

أهدي لهم تخرجي من كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

جامعة ابن خلدون – دبلوم – إدارة مالية حضوركم شرف ودعم لي

**خريجتهم مجادي فاطيمة**

**دعواتكم لي بالنجاح و التوفيق و السداد**

## قائمة الجداول


الجدول رقم (2-1) تطور نمو مكاتب البريد في الجزائر خلال ( 2020 - 2023 ) ..... 38

جدول رقم(2-2) مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية للجزائر (EGDI ) خلال الفترة (2016-2020). 41

الجدول رقم (2-3): تطور مؤشرات استخدام الخدمات المالية في الجزائر للفترة 2011-2021 .... 45

الجدول رقم (2-4): مؤشر تطور الوصول إلى الخدمات المالية في الجزائر ( 2011-2020)..... 46

الجدول رقم ( 2-5 ) يمثل نسبة الأفراد البالغين الذين يستخدمون الهاتف النقال و الأنترنت للوصول إلى حسابات في المؤسسات المالية الرسمية ( 2017-2021) ..... 49

الجدول رقم (2-6) تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2018-2022)..... 50

## قائمة الأشكال


الشكل رقم (1-1): أبعاد الشمول المالي - (حسب التحالف الدولي للشمول المالي و G20) ..... 19

الشكل رقم (1-2): ب- في أبعاد الشمول المالي ( حسن البنك الدولي ). ..... 21

الشكل (1-3) : مؤشرات الشمول المالي. ..... 25

الشكل رقم (2-1) تطور عدد البطاقات الت جمعية المتداولة خلال الفترة (2019- 2023 ). ..... 39

الشكل رقم (2-2) ركائز بناء الإستراتجية الوطنية للشمول المالي بالجزائر ..... 43

الشكل رقم (2-3 ) المعوقات التي تواجه تحقيق الشمول المالي في الجزائر ..... 52

الشكل رقم (2-4): آليات تحقيق الشمول المالي بالجزائر ..... 57

**قائمة المختصرات:**

| الرمز | الإختصار بالأجنبية | الإختصار بالعربية |
|---|---|---|
| **CGAP** | Groupe consultatif d'assistance aux pauvres | المجموعة الإستثمارية لمساعدة الفقراء |
| **AFI** | Alliance for Financial inclusion | مؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي |
| **IDA** | International Development Association | المؤسسة الدولية للتنمية |
| **EGDI** | E-Goverment Development index | مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية. |
| **OSI** | Online service index | مؤشر الخدمات الرقمية. |
| **TII** | Telecommunication infrastructure index | مؤشر جاهزية البنية التحتية للاتصالات. |
| **EPI** | Electronic participation index | مؤشر المشاركة الإلكترونية |
| **CBR** | Carte bancaire pour retrait | البطاقة البنكية للسحب |
| **CIB** | Carte Bancaires | البطاقة البنكية |

## فهرس الموضوعات


**شكر**

**إهداء**

**قائمة الجداول**

**قائمة الأشكال**

**الفهرس**

**قائمة مختصرات**

مقدمــة: ..... أ

**الفصل الأول**

تمهيد الفصل الأول: ..... 8

المطلب الأول : مفهوم مصطلح الشمول المالي وتعريفه. ..... 9

المطلب الثاني : خصائص وأهمية وأهداف الشمول المالي. ..... 11

أولا : خصائص الشمول المالي: ..... 12

ثانيا: أهمية الشمول المالي. ..... 12

ثالثا: أهداف الشمول المالي ..... 14

المطلب الثالث: أبعاد الشمول المالي ومبادئه..... 15

أولا: أبعاد الشمول المالي ومؤشرات القياس. ..... 15

المطلب الرابع : سياسات تحرير الشمول المالي ومؤشراته ..... 23

أولا : سياسات تحرير الشمول المالي. ..... 23
ثانيا: مؤشرات الشمول المالي. ..... 25
المبحث الثاني : الجهود الدولية المبذولة وأهمية الإستراتيجية الوطنية . ..... 28
المطلب الأول: التقدم المحقق على صعيد الشمول المالي والجهود المبذولة لتحسينه..... 28
أولا : التقدم المحقق على صعيد الشمول المالي. ..... 28
ثانيا: الجهود المبذولة لتحسين الشمول المالي. ..... 29
المطلب الثاني: دور مجموعة البنك الدولي وأهمية الاستراتيجية الوطنية ..... 29
أولا: دور مجموعة البنك الدولي ..... 30
ثانيا: أهمية وضع استراتيجيات وطنية للشمول المالي. ..... 30
خلاصة الفصل الأول: ..... 32
**الفصل الثاني**
تمهيد الفصل الثاني: ..... 34
المبحث الأول : إستراتيجية الشمول المالي بالجزائر..... 35
المطلب الأول: أهمية إستراتيجية الشمول المالي. ..... 35
المطلب الثاني: ركائز بناء الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي. ..... 37
المطلب الثالث: العوامل المساهمة في تعزيز الشمول المالي في الجزائر. ..... 43
أولا : الشمول المالي في ظل جائحة كورونا في الجزائر ..... 43
ثانيا: كيفية مساهمة منحة البطالة في تعزيز الشمول المالي في الجزائر..... 44

| |
|---|
| المبحث الثاني : مؤشرات الشمول المالي في الجزائر. .....44 |
| المطلب الأول: مؤشر استخدام الخدمات المالية بالجزائر .....45 |
| المطلب الثاني: مؤشر الحصول للخدمات المالية. .....46 |
| المطلب الثالث : مؤشر جودة الخدمات المالية المقدمة. .....47 |
| المبحث الثالث : تحديات وفرص تحقيق الشمول المالي في الجزائر والحلول المقترحة.....47 |
| المطلب الأول : المعوقات التي تواجه تحقيق الشمول المالي في الجزائر بالجزائر.....47 |
| المطلب الثاني : الحلول المقترحة لتحقيق الشمول المالي بالجزائر. .....252 |
| خلاصة الفصل الثاني: .....58 |
| خاتمة .....60 |
| قائمة المصادر و المراجع: .....64 |
| |

# مقدمـــــــــــــــة

**مقدمــة:**

تعتبر إتاحة واستخدام كافة المنتجات المالية من مختلف فئات المجتمع ومؤسّساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية، خدمات الدفع والتحويل، التأمين والتمويل والإئتمان، وإبتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار تنافسية، كما يتضمن كذلك حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم، لتفادي اللجوء إلى القنوات غير الرسمية، والتي لا تخضع للجهات الرقابية وتعتمد غالبا على أسعار مرتفعة.

وفي هذا السياق قامت غالبية دول العالم المتقدمة والنامية منها يتبنى سياسات وبرامج وخطط وإستراتيجيات لتسهيل إيصال الخدمات المالية بمختلف الشرائح خاصة ذوي الدخل للإستفادة منها، كما شجعت على البحث والتطوير في هذا الميدان، حيث شهد في عصرنا هذا ثورة كبيرة في عالم التكنولوجيا أخذت تغير توجه الخدمات المالية المصرفية من التقليدية إلى الحديثة والعصرية، وعلى غرار جميع الدول وضعت الدول العربية جملة من التدابير التي تسمح لها بتعزيز الشمول المالي ورفع مستوياته.

أما في الجزائر تحاول السلطات العمومية تبني إستراتيجية وطنية واضحة بالإعتماد على مجموعة الركائز وأهم العوامل التي ساهمت في تعزيز الشمول المالي، فكانت لجائحة كورونا ( كوفيد 19) تداعيات على الشمول المالي في الجزائر، ولعل أبرزها التوجيهات التي أصدرها بنك الجزائر للمؤسسات المالية يحثهم فيها على تشجيع العملاء على استخدام المزيد من وسائل الدفع غير النقدية، لا سيما الشيكات والتحويلات المصرفية والباقات المصرفية، نظر لمتطلبات المرحلة والأزمة الصحية وما تتطلبه من إجراءات خاصة للوقاية.

كما كشف المدير العام للوكالة الوطنية للتشغيل يوم 09 مارس 2022 عن منحة البطالة للأول مرة في 28 مارس 2020 لفائدة أزيد من 300 ألف شاب من طالبي العمل، كما كشف بخصوص التدابير المتخذة لضمان تسهيل صب المنحة لمستحقيها عن إمضاء إتفاقية مع مؤسسة بريد الجزائر تقضي بتسهيل فتح حسابات جارية لطالبي العمل المسجلين لدى الوكالة موضّحاً بأن مصالح البريد قامت بفتح أكثر من 100 ألف حساب بريدي والعملية متواصلة وهذا ما سهم في شمل الأفراد ماليا.

يلعب بنك الجزائر دورًا رئيسيا فيه إلا أنه مازال الكثير لفعله للإرتفاع بالخدمات المالية وتطويرها للوصول إلى خدمات مصرفية تضمن لنا الشمول المالي.

تجدر الإشارة إلقاء إلى دراسة والتحليل مؤشرات الشمول المالي لنحدّد جملة من معيقات ساعيّين في ذلك لتبني مجموعة من الآليات لتعزيز الشمول المالي في الجزائر.

**إشكالية الدراسة :** بالرغم من التطور السريع الذي تشهده الخدمات المالية من استخدام تكنولوجيات الاتصال و الرقمنة إلاّ أننا نجد شريحة كبيرة من البالغين لا يحصلون على هذه الخدمات و متعرضين لاستبعاد مالي، في سياق هذا الكلام تعتبر الجزائر واحدة من دول العالم التي تعاني ضعفًا شديدا في مدى استفادة سكانها من الخدمات المالية والمصرفية المقدمة، أي وجود عدد كبير من الأفراد يعانون من التهميش المالي، وعلى ضوء ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة فيما يلي :

**ما هي آليات تحقيق الشمول المالي في الجزائر ؟**

لمناقشة هذه الإشكالية نصيغ الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالشمول المالي ، وما هي أهميته وأهدافه ؟
- ما هي أفضل السياسات المتبعة لتطبيق الشمول المالي ؟
- ما هي التحديات التي تواجه الجزائر لتحقيق الشمول المالي ورفع مستوياته ؟
- فيما تتمثل جهود السلطات المعنية بالجزائر لتحقيق الشمول المالي وآليات تعزيزه ؟

**فرضيات الدراسة:**

- من بين السياسات المتبعة لتحقيق الشمول المالي حماية المستهلك وضمان وصول المعلومات في الوقت المناسب وكل هذا لدعم النمو الاقتصادي.
- أهم تحدي تواجهها الجزائر لتحقيق الشمول المالي ورفع مستوياته نقص الثقة لدى الجزائريين في التعاملات مع المؤسسات المالية، إلى جانب عدم التحكم في التكنولوجيا المتعلقة بالمعاملات المالية.

**أهداف الدراسة :**

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع الشمول المالي بالجزائر والبحث في آليات تحقيقه من خلال تحليل مؤشرات الشمول المالي وذلك بتسليط الضوء على أهم ركائز الإستراتيجية الوطنية، التي تبنتها الجزائر في ظل التحديات و المعيقات التي تواجه الشمول المالي، من قلة إنتشار الثقافة المالية وعدم توفر حلول رقمية وتكنولوجيا مالية كافية لتوصيل الخدمات المالية لكافة شرائح المجتمع.

**أهمية الدراسة:**

تستمد هذه الدراسة أهميتها أولا من معالجة موضوع جد مهّم و هو الشمول المالي في الجزائر. وفي محاولة منا للفت الإنتباه عمل الدور الفعال للشمول المالي في محاربة الفقر، حيث يعتبر عاملا مهما لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة تنافسية القطاع المالي، فقد لعب القطاع المالي بشقيه المصرفي وغير المصرفي دور متصاعدًا في نمو الاقتصاديات المعاصرة، وبسبب تزايد اهتمام البنوك المركزية بالشمول المالي فقد أصبح من الضرورة الاهتمام بزيادة الوعي عن الشمول المالي وأهدافه ومحاولة تحديد العناصر المساعدة لتحقيق الشمول المالي في الجزائر، من أجل صياغة استراتيجية وطنية تهدف إلى إتاحة فرصة استخدام الخدمات المالية لمختلف طبقات المجتمع من أجل توفير التمويل وتحسين المستوى المعيشي للأفراد.

**أسباب اختيار الموضوع :**

تظهر مواقع اختيار الموضوع ضمن قسمين:

**دوافع موضوعية :** – معرفة واقع الشمول المالي في الجزائر.

- التعرف على التحديات و فرص تحقيق الشمول العالي في الجزائر وآليات تعزيزه.

**دوافع ذاتية:** – ارتباط الموضوع بالتخصص الذي أدرسه.

- الرغبة في معالجة البحوث والمواضيع الحديثة.

**حدود الدراسة : <u>الحدود المكانية</u>:** الجزائر

**<u>الحدود الزمانية :</u>** تمت عملية البحث في الفترة (2011–2023).

**منهج الدراسة:** اعتمدت الدراسة على المنهج الإستنباطي بأدائيه الوصفي والتحليلي في دراسة وتحليل الجوانب المختلقة لموضوع الشمول المالي، حيث استخدمنا المنهج الأول لشرح وتوضيح الجوانب النظرية المتعلقة بمفهوم الشمول المالي وخلفيته التاريخية وكذا الأبعاد الأساسية له ومختلف المعايير المعتمدة لقياس مستواه و متطلبات استراتيجية الشمول المالي، أما المنهج التحليلي فاعتمدنا على تسليط الضوء على الشمول المالي في الجزائر.

**الدراسات السابقة:** من بين الدراسات السابقة نذكر ما يلي:

دراسة بن قيدة مروان واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية جامعة المدية – الجزائر – مجلة الإقتصاد والتنمية المجلد 09 العدد 01، 31-03-2018 حيث عالج الباحث تحليل واقع الشمول المالي في البلدان العربية، و تطرق إلى أهم المعوقات والأسباب التي تحول دون تعميم الخدمات المالية. المنطقة العربية، وإبراز أهم التجارب العربية التي نجحت في تجسيد الشمول المالي، بالإضافة إلى البلدان التي وضعت استراتيجيات و برامج مستقبلية لتعزيز الشمول في المستقبل، من أهم النتائج :

- للشمول المالي مجموعة من المزايا على الإقتصاد والمجتمع والنظام المالي، لذا فإعداد إستراتيجية لتحقيقه مهم للغاية.
- مستويات التثقيف المالي في المنطقة العربية لا تزال ضعيف، لذا لا بد من تظافر الجهود لنشر الوعي المالي في المنطقة.

التوصيات:

– لا بد من تطوير بنية تحتية مالية قوية ومرنة للرقمنة تدعم الإنتشار الجغرافي للبنوك والمؤسسات المالية، ونظم وسائل والتسوية.

– تحسين مناخ الأعمال في البلدان العربية، وهذا من خلال إجراء إصلاحات اقتصادية، تحسين من بيئة الأعمال لتدعيم الإستثمار المحلي و الأجنبي، وتضمن الإستقرار في المنظومة المالية.

2–دراسة صورية شبني، السعيد بن لخضر أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية ( تعزيز الشمول المالي في الجمهورية مصر العربية) جامعة محمد بوضياف المسلية – الجزائر – مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية – المجلد 04 ، العدد 01 ( 2019) في ذلك . عالجت الباحثة الإشكالية التالية هل استطاعت جمهورية مصر العربية تحقيق الشمول المالي من خلال استراتيجياتها وإلى أين وصلت في ذلك.

- هدفت هذه الدراسة إلى تقديم مفاهيم حول الشمول المالي، أهميته، أهدافه ودوره في التنمية، حيث مع التطور الهائل في التكنولوجيا وظهر العديد من القدمان المبتكرة التي ساهمت في تنظيم وإدارة عمليات القطاعات المالية و تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية و استخدامها.

من أهم النتائج:

- يوفر التقول المالي تقديم خدمات ومنتجات مالية متطورة و بأسعار معقولة مثل المعاملات والمدخرات والمدفوعات و التأمين والائتمان وغيرها من الخدمات المالية المختلفة بطريقة مستديمة ومسؤولة.

- الوصول إلى المعاملات هو خطوة البداية، للشمول المالي، فحسابها يسمح بالإدخار و تبادل المدفوعات ويعتبر بمثابة بوابة لخدمات مالية أخرى.

3- دراسة بوشيبة صلاح الدين واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي مذكرة ماستر – جامعة محمد بوضياف بالمسيلة – الجزائر 2001-2002 عالج الباحث إشكالية "ما هو واقع وآفات تعزيز الشمول المالي في الجزائر؟.

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى مساهمة الخدمات المالية في تعزيز الشمول المالي وذلك من خلال الدراسة على الشمول المالي، وكذا التعرف على واقع الشمول المالي بالجزائر مع وضع بعض الإقتراحات للأهم العوامل المساعدة على تعزيز الشمول المالي في ظل التطورات المالية والمصرفية والأزمة الصحية (كوفيد 19) التي شهدها القطاع المالي في الجزائر ومدى مساهمة التكنولوجيا المالية الرقمية في تحسين معدل الوصول إلى الخدمات المالية. بالنسبة للأهم التوصيات :

– ابتكار خدمات مالية تناسب كل الفئات المجتمعة، بحسب حاجاتهم وقدراتهم، وتطلعاتهم، وسهلة الوصول إليها على أن تكون ملائة من حيث النوعية والتكلفة.

– توفير العدالة والشفافية من تقديم الخدمات المالية والمصرفية، حتمية يفرضها الواقع لحماية الزبون من الإستغلال المالي.

4- دراسة علي مدمان محمد، العلاقة بين الشمول المالي والإستقرار المصرفي في ظل التكنولوجيا المالية – دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر وتونس جامعة عين تموشنت – الجزائر – مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة المجلد: 05 العدد: 02 (2022).

حيث عالج الباحث إشكالية ما طبيعة العلاقة التي ترتبط بين الشمول المالي والإستقرار المصرفي في ظل التكنولوجيا المالية في دولة الجزائر وتونس ؟

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين الشمول المالي والإستقرار المصرفي في ظل التكنولوجيا المالية في كل من الجزائر وتونس بالإعتماد على عينه تضم 17 مصرف تجاري خلال الفترة 2006 – 2021 وذلك باستخدام النموذج GMM Panel Daynamic.

و خلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية : وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية مقبولة بين كل من مؤشر الشمول المالي (FI) الربحية، حجم المصرف التطور المصرفي، مؤشر الإستقرار المصرفي

(Zscore) لدول العينة حيث يرتبط الناتج المحلي الإجمالي عكسيا مع الاستقرار، إلا أن رأس المال ومؤشر منافسة السوق لم يكن لهما أي تأثير على الإستقرار المصرفي.

**هيكل الدراسة:**

تم الاعتماد في دراسة موضوعنا على فصلين إضافة إلى المقدمة العامة و الخاتمة العامة ، حيث جاء:

- **الفصل الأول:** بعنوان الإطار النظري للشمول المالي مقسم إلى مبحثين المبحث الأول بعنوان أساسيات الشمول المالي قسم إلى أربع مطالب والمبحث الثاني بعنوان الجهود الدولية المبذولة وأهمية الاستراتيجية الوطنية قسم هو الأخير إلى مطلبين.

في حين **الفصل الثاني** جاء بعنوان التحديات التي تواجه تحقيق الشمول المالي في الجزائر والفرص المتاحة يندرج تحته أيضا ثلاثة مباحث حيث المبحث الأول جاء بعنوان "استراتجية الشمول المالي بالجزائر" مقسم إلى ثلاثة مطالب، والمبحث الثاني بعنوان "مؤشرات الشمول المالي بالجزائر" مقسم إلى ثلاثة مطالب، و المبحث الثالث بعنوان "تحديات وفرص تحقيق الشمول المالي بالجزائر" مقسم إلى مطلبين.

# الفصل الأول

**تمهيد الفصل الأول:**

برز موضوع الشمول المالي كقضية هامة في أجندة الإجتماعات الاقتصادية والمالية والدولية ( مجموعة العشرين وصندوق النقد والبنك الدولين ) وذلك بعد تطور مختلف الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية بسرعة مذهلة لذا قامت العديد من الدول بإتباع سياسات تضمن تحقيق الشمول المالي بغية الإستفادة من آثار الإيجابية على جميع المستويات ،جميع فئات المجتمع من الوصول إلى الخدمات و المنتجات المالية التي تلبي حاجياتهم وتتماشى مع قدراتهم بتكلفة أقل وجودة أكبر كما يلعب الشمول المالي دورا كبيرا في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي.

– ونهدف من خلال هذا الفصل إلى عرض الإطار النظري للشمول المالي

- المبحث الأول : أساسيات حول الشمول المالي
- المبحث الثاني : الجهود الدولية المبذولة وأهمية الإستراتيجية الوطنية.

## المبحث الأول : أساسيات حول الشمول المالي.

يعتبر الشمول المالي من المواضيع الحديثة الهامة التي برزت في الآونة الأخيرة على الساحة الدولية بعد نشوب الأزمة المالية 2008 حيث بات واضحا الإهتمام العالمي من قبل المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية، والمؤسسات النقدية بموضوع الشمول المالي.

### المطلب الأول : مفهوم مصطلح الشمول المالي وتعريفه.

سنتناول في هذا المطلب مفهوم مصطلح الشمول المالي، ثم ذكر مجموعة من التعريفات التي جاءت بها المنظمات والهيئات المالية.

ظهر مصطلح الشمول المالي في عام 1993 في دراسة لـ"ليشون وثرفت" في الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية، وخلال تسعينيات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية و غير مصرفية، وفي عام 1999 إستخدم مصطلح الشمول المالي للأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة حيث إزداد الإهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008، وتشمل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تصرف إلى تعزير وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح.[1]

بالإضافة إلى حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة وبتكلفة منخفضة وتبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الأساسية، في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية و تسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك.[2]

---

[1] محمد بو طلاعة وآخرون واقع الشمول المالي وتحدياته – الأردن الجزائر نموذجا – مجلة الإقتصاد المالي والأعمال، المجلد 04، العدد 02 معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميله الجزائر جوان 2020، ص 145.

[2] سمير عبد الله وأخرون ، الشمول المالي في فلسطين ، معهد الأبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني، القدس و رام الله، فلسطين، 2016 ص 15.

**أولا: تعريف الشمول المالي :**

**1-لغة :** تعني شمل في مختار الصحاح : شملهم الأمر بالكسر شمولا عمهم معنى شمل في الصحاح في اللغة شملهم الأمر بشملهم إذا عمّهم وشملهم بالفتح بشملهم لغة.[1]

**2- إصطلاحا :** الشمول المالي هو هدف مستهدف حديثا، وتعريفة حسب تعريف البنك الإحتياطي في الهند أنه عمليه إدراج مالي ضمان الحصول على منتجات وخدمات مالية مناسبة للفئات الضعيفة مثل الشرائح الضعيفة في المجتمع وفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة وبطريقة شفافة ونزيهة بواسطة المؤسسات المؤثرة في السوق.[2]

**ثانيا: تعريف المنظمات الدولية للشمول المالي:**

هناك العديد من التعريفات التي ارتبطت بالشمول المالي نذكر فيما يلي :

**1-عرفت مجموعة (G20) ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI ) :** شمول مالي بأنه "تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة.[3]

2- **تعريف البنك الدولي:** يعرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام 2014 تحت عنوان تقرير التنمية المالية العالمي " على أنه نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية.[4]

---

[1] طرفاوي الشيخ، دور الشمول المالي في تحسين جودة الخدمات البنكية – دراسة حالة – البنك الوطني للجزائرBNA ، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة تيارت 2021-2022، ص 09.

[2] نفس المرجع المذكور، ص 09.

[3] عبد الحليم عمار غربي، نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الإسلامي، دراسة تحليلية للأبعاده ومؤشراته وتأثيراته بالمجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 06، العدد 01، 2020،7-14.

[4] آسيا سعدان، بصيرة محاجبية، واقع الشمول المالي في المغرب العربي – دراسة مقارنة – الجزائر، تونس والمغرب – مجلة دراسات وأبحاث : المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 10 ، العدد 03 ، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر : سبتمبر 2018 ص 747.

**3-تعريف المجموعة الاستشارية المساعدة الفقراء CGAP:**

عرفت الشمول المالي بأنه الحالة التي يتاح فيها لجميع البالغين في سن العمل الوصول إلى خدمات الإقراض والمدخرات والمدفوعات والتأمين المقدمة من المؤسسات المالية الرسمية ومن ثم ينطوي النفاذ المالي الفعال على تقديم الخدمات المالية إلى العملاء على نحو مريح ومسؤول بكلفة ميسورة مع إستدامة عمل المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية بما يساعد على إتاحة خدمات مالية للعملاء المستبعدين والمحرومين من تلك الخدمات بدلا من الخيارات غير الرسمية المتاحة أمامهم، حيث أن الخيارات غير الرسمية التي يلجأ لها الاشخاص غير القادرين.

قد تقوم بفرض شروط تعسفية على العملاء مما يؤدي إلى زيادة تحديات وصل الفئات المحرومة إلى الخدمات المالية الرسمية.[1]

**4- تعريف مركز الإشتمال المالي واشنطن:**

والذي ينص على أن الشمول المالي بأنه الحالة التي يطلع فيها الجميع يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات وبأسعار مناسبة و بأسلوب مربع يحفظ كرامة العملاء.[2]

نستنتج مما سبق، أن الشمول المالي هو إتاحة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع سواء كانت مؤسسات أو أفراد، وكذلك العمل على تمكين فئات المجتمع من إستخدام تلك الخدمات وتقديمها بجودة مناسبة ذلك من خلال القنوات المالية الرسمية.[3]

**المطلب الثاني : خصائص وأهمية وأهداف الشمول المالي.**

التعمق في فهم ظاهرة الشمول المالي يتوجب علينا التعرف على أهم الخصائص المميزة لها، إلى جانب أهمية وأهداف الشمول المالي.

---

[1] CGAP "Globl standard setting Bodies and financial Inclusion farther poor, 2021.

[2] Gatnar Eugeniuaz, financial indicator in poland, Acta universi –tatis lodziensis, folia Economica, 206, 2013. P 225.

[3] إستنادا على الطرح النظري .

**أولا : خصائص الشمول المالي:**

تشير جميع الدراسات والتعاريف التي وضعتها المنظمات الدولية إلى جملة من العناصر الأساسية التي يمتاز بها مفهوم الشمول العالي والتي تتمثل في :[1]

- **العموم** : من خلال استهداف جميع فئات المجتمع، بما فيهم محدودي الدخل.
- **التنوع** : تقديم خدمات و منتجات مالية متنوعة، تنص الحسابات المصرفية والمدخرات والتمويلات قصيرة وطويلة الأجل والتأجير التمويلي، الرهون العقارية والتأمين والمدفوعات والتحويلية المالية المحلية والدولية وبرامج التقاعد.
- **السعر:** بتقديم خدمات ومنتجات بأقل تكلفة ، بحيث تناسب جميع شرائح المجتمع.
- **الجودة:** من خلال مراعاة عامل الجودة في طبيعة الخدمة والمنتج المقدم.
- **الوقت:** توفير الخدمة أو المنتج على مدار السنة وفي جميع الأوقات.

**التوسع** : من خلال الوصول إلى جميع مواقع الشركات والأفراد لتسهيل عملية التنقل.

**ثانيا: أهمية الشمول المالي.**

تكمن أهمية الشمول المالي في آثاره الإيجابية على الاستقرار والنمو الاقتصادي ويمكن تلخيص آثار زيادة مستويات الشمول المالي على الصعيدين الكلي والجزئي في النقاط التالية :[2]

**1-تعزيز جهود التنمية الإقتصادية والاجتماعية** : تشمل استراتيجية الشمول المالي المكون الرئيسي لتحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية من خلال:

-القضاء على الفقر وتحسين المدخول.

- الحد من الجوع وتعزيز الأمن الغذائي ومساعدة المزارعين.

[1] أسامة فراح، رحمة عبد العزيز، الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الإجتماعية في البنوك، مجلة طيبة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 04، العدد 02، المركز الجامعي بريكة الجزائر 20 ص 648.

[2] حمدوش وفاء، عماني لمياء، أفق تجاوز الفجوة الرقمية في الجزائر لتحقيق الشمول المالي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،المجلد 07 العدد 25، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، الجزائر 2021 ، ص 112.

– تحسين الظروف الصحية وتحقيق الرفاهية من خلال تحفيز الدخل.

– تعزيز جودة التعليم تقليص عمالة الأطفال.

– دعم المساواة بين الجنسين من خلال التمكين الاقتصادي للمرأة.

كما يساعد الشمول المالي على تحقيق عدة أهداف من بين الأهداف السبعة عشر الطموحة للتنمية المستدامة والتي حددتها الأمم المتحدة لعام 2030 حيث أن تعزيز النفاذ إلى الخدمات التالية (التحويل والإدخار والتأمين ) .

يساهم في الحد من الفقر والجوع وعدم المساواة، لا سيما بين الجنسين و تحسين فرص الحصول على العمل و تعزيز النمو الاقتصادي و الرفاه الإجتماعي.

**2– تعزيز استقرار النظام المالي و المصرفي:** فلا يمكن تحقيق الشمول المالي دون استقرار النظام المالي ، وفي المقابل لا يحدث إستقرار مالي مع وجود فئات واسعة من المستبعدين ماليا واجتماعيا واقتصاديا ومن أهم إسهامات الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي ما يلي :

– كفاءة عملية الوساطة المالية من خلال تجميع مدخرات للأفراد المحرومين من التعامل مع النظام المالي الرسمي، مما يمكن من زيادة المدخرات و تحسين المدي أداء البوك وأيضا بين الإدخار والإستثمار عن طريق تغيير بنية النظام المالي والاعتماد على الإبتكار الرقمي.

– زيادة حصة القطاع المالي الرسمي مقابل القطاع غير الرسمي بما يعم السياسة النقدية، والرفع من فعالياتها ، حيث أن النفوذ إلى الخدمات المالية يعزز الطلب الكلي و الإستثمار ويصبح إجمالي الطلب والإستثمار أكثر حساسية للسياسة النقدية من خلال زيادة مرونة معدل الإقراضي.

– التوزيع الأفضل للمخاطر يسهم في تحسين إدارتها من خلال تنويع محافظ الأصول والخصوم.[1]

[1] حمدوش وفاء، عماني لمياء، أفق تجاوز الفجوة الرقمية في الجزائر لتحقيق الشمول المالي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،المجلد 07 العدد 25، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، الجزائر 2021 ، ص 112.

**3- تعزيز قدرة الأفراد على الإندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم :**

إن وصول الدمج المالي إلى إحتواء اللاجئين والمتضررين من الأزمان عموما عبر العالم يعد جزءا من المسؤولية الاجتماعية للمنظمات عموما، ويتزايد دور مقدمي الخدمات المالية على هذا المستوى من خلال إدماج عملاء والتمكين الاقتصادي والتعامل والتماسك الإجتماعي.

**4-أتمتة - النظام المالي:** وهو ما يقصد به بالمكننة أو التشغيل الآلي حيث يتطلب توسيع إنتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من أتمته هذه الخدمات بما جذب المزيد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية في مجال الإتصالات والإلكترونيات، بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر وبكلفة أقل، كما يستفيد النظام المالي تصل المدفوعات بسرعة أكبر وبكلفة أقل، كما يستفيد النظام المالي من تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب.[1]

**ثالثا: أهداف الشمول المالي**

ترى المجموعة الأهداف الإستثمارية لمساعدة الفقراء (CGAP) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل. وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي المتالية : [2].

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية وذلك عبر القنوات الرسمية .
- تسهيل الوصول إلى مصاد والتحويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم.
- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.
- تمكين الشركات الصغيرة جدا من الإستثمار والتوسع.

[1] آسيا سعدان ، نصيرة محاجبية واقع الشمول المالي في المغرب العربي – دراسة مقارنة : الجزائر تونس ، المغرب – مجلة دراسات وأبحاث : المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 10 ، العدد 03 جامعة زيان عاشور الجلفة الجزائر سبتمبر 2018 ص 747.

[2] ياسر عبد طه الشرفا، حنين محمد بدر عجور، دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة – البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة المجلة العالمية للإقتصاد والأعمال ، المجلد 06، العدد 1، مركز رفاد للدراسات والأبحاث الأردن 28 فيفري 2019 ص 06-07.

- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاهية الإجتماعية.

- توفير السيولة التي يحتاجها قطاع الشركات للإنشاء المشاريع الاقتصادية وتطويرها وبالتالي توفير المزيد من فرص العمل وتعزيز معدلات النمو الإقتصادي.

**المطلب الثالث: أبعاد الشمول المالي ومبادئه.**

إن تحقيق الشمول المالي وتعزيزه يتطلب احترام مجموعة من الأبعاد والمبادئ التي يرتكز عليها والتي يجب توفرها.

**أولا: أبعاد الشمول المالي ومؤشرات القياس.**

**1- أبعاد الشمول المالي حسب التحالف الدولي للشمول المالي ومجموعة العشرين.**

قام التحالف الدولي للشمول المالي AFI بالعمل على إعداد رابطة عمل تجمع البيانات الشمول المالي بهدف وضع أبعاد ومعايير لقياس الشمول المالي والتي تتمثل في ثلاثة أبعاد رئيسة وهي:

- بعد الوصول للخدمات المالية.
- بعد استخدام الخدمات المالية.
- بعد جودة الخدمات المالية المقدمة.

كما تبنت مجموعة العشرين في قمة "لوس كابوس" « Los Cobos » المنعقدة عام 2012 م على تقديم توصية منظمة الشراكة العالمية للشمول المالي (GPFI) أين أقرت أيضا مجموعة أساسية من المؤشرات تنصب على قياس ثلاثة أبعاد رئيسية المذكورة سلفا.[1]

**أ- بعد الوصول للخدمات المالية :**

حيث يشير هذا البعد إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية ويتطلب تحديد مستويات الوصول، تحديد العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل : التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية ( الفرع وأجهزة الصرف الآلي)ويمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي توفرها المؤسسات المالية.

[1] بو طلاعة مهد و آخرون.. واقع الشمول المالي وتحدياته – الأردن والجزائر – مجلة الاقتصاد المال و الأعمال، المجلد 4، العدد 2، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة – الجزائر، جوان 2020، ص 148.

ومن بين مؤشرات القياس ما يلي :

- عدد نقاط الوصول لكل 10.000 فرد من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الادارية.
- عدد الأجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كلم$^2$.
- حسابات النقود الالكترونية
- مدى الترابط بين تقال تقديم الخدمة.
- النسبة المئوية الاجمالية السكان الذين يعيشون في وحدات إدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

**ب- بعد استخدام الخدمات المالية.**

يشير هذا البعد إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي ، وتحديد مدى الاستخدام يتطلب جميع البيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية، ويقاس هذا البعد من خلال المؤشرات التالية :

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم.
- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل لحساب ائتمان منتظم.
- عدد حملة سياسة التأمين لكل 1000 من البالغين.
- عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد.
- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.
- نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم و متواتر.
- نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت.
- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية.
- نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية.
- عدد الشركات المتوسطة والصغيرة التي لديها حسابات و ودائع.
- عدد الشركات المتوسطة والصغيرة التي لديها قروض قائمة.[1]

[1] بو طلالة محمد وآخرون – مرجع سبق ذكره نفس الصفحة.

**ج-بعد جودة الخدمات المالية**

ويقصد بالجودة قدرة الخدمة المالية على تلبية احتياجات المستهلك، إذ تعكس الجودة الدرجة التي تطابق فيها الخدمات المالية احتياجات العملاء، ويعتبر وضع مؤشرات القياس الجودة تحدي في حد ذات، و من أجل ضمان هذا البعد، كان لزما على المهتمين وذوي العلاقة دراسة وقياس اتحاد الإجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة، فيوجد العديد من العوامل التي تؤثر على الجودة والنوعية **مثل : التكلفة، وعي المستهلك، فعالية آلية، التعويض، خدمات حماية المستهلك، الكفالات المالية، شفافية المنافسة في السوق،** كما ان هناك عوامل غير ملموسة **كثقة المستهلك** ومن هذا الأساس تم وضع مجموعة من المؤشرات لقياس بعد جودة الخدمات المالية المقدمة تقوم على العناصر التالية :[1]

- **القدرة على تحمل التكاليف:**

يقاس بمدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي، و خاصة لذوي الدخل المنخفض وذلك من خلال:

- متوسط الرسوم الشهرية.
- متوسط التكلفة السنوية.
- متوسط تكلفة تحويلات الائتمان.
- نسبة العملاء الذين أفادوا بأن رسوم المعاملات باهضة الثمن.

- **الشفافية:**

يلعب الوصول إلى المعلومات دورا حاسما في الشمول المالي، حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على المعلومات على النحو الذي يمكنهم من اتخاذ القرارات سلمية بشأن استخدام الخدمات المالية، وعمومًا يمكن قياس الشفافية من خلال المؤشرات التالية:

- نسبة العملاء الذين أفادوا بأنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية بداية انعقاد القرض المالي.
- وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة.

[1] بهناس العباس وآخرون أسس ومتطلبات استراتجية تعزيز الشمول المالي الاشارة إلى التجربة الأردنية مجلة المعارف، المجلد 14، العدد 03، جامعة البويرة – الجزائر، ديسمبر 2019 ص 216.

**- الراحة والسهولة:**

يقيس وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية وذلك من خلال المؤشرات التالية :

- نسبة الأفراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذي يقضونه في الانتظار في فروع المؤسسات المالية.
- متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية.

**- حماية المستهلك :**

وذلك من خلال جملة من القوانين والأنظمة المصمّمة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها، من خلال ضمان توفير خدمات مالية آمنه بشكل عادل وأكثر شفافية من جانب مقدمي الخدمات وأيضا لمنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات غير القانونية.

**- التثقيف المالي:**

حيث يعتبر من المفاهيم المرتبطة بالنمو المالي، و الذي هو عبارة عن مزيج من الوعي و المعرفة والمهارات والموافق والسلوك، والتثقيف المالي ضروري لاتخاذ القرارات المالية السليمة.

و يقيس هذا المؤشر المعارف الأساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم.[1]

**- المديونية:**

و التي تعتبر سمّة هامة للعميل في النظام المالي، ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقترضين بالسداد ضمن فترة زمنية معينة.

**- العوائق الإئتمانية:**

الشمول المالي لا يشتمل فقط استخدام الخدمات المالية ولكنه يمنح أيضا العملاء والقدر على اختيار الخدمات و المنتجات العالمية ضمن مجموعة من الخيارات، وذلك من خلال:

[1] بهناس العباس و آخرون مرجع سبق ذكره ص 217.

- نسبة الوحدات الإدارية في المناطق الحضرية على الأقل بثلاثة فروع مالية رسمية للمؤسسات.
- نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المطلوب منها توفير ضمانات على آخر قرض مصرفي.
- مدى وجود عوائق أو نقص في المعلمات حول أسواق الإئتمان.

والشكل الموالي يوضح الأبعاد الرئيسية للشمول المالي.

**الشكل رقم (1-1): أبعاد الشمول المالي - (حسب التحالف الدولي للشمول المالي و G20)**

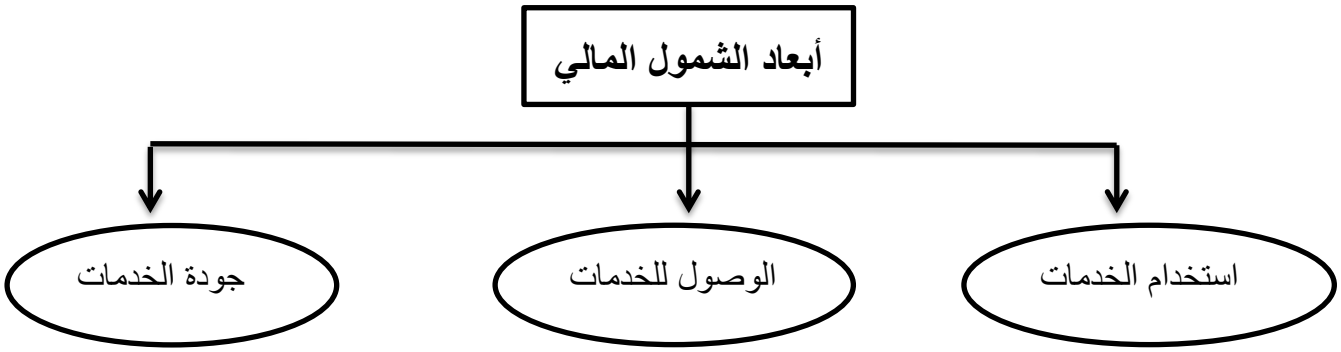


**المصدر:** من إعداد الطالبتين اعتمادا على ما سبق

**ب-أبعاد الشمول المالي حسب البنك الدولي:**

قسم البنك الدولي أبعاد الشمول المالي إلى خمس أبعاد وكل بعد بدوره يحتوي على عدة مؤشرات:

**1-البعد الأول: استخدام الحسابات المصّرفية** : والذي يقاس من خلال :

- نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرّسمية مثل: البنوك، مكاتب البريد ومؤسسات التمويل الصغرى.
- الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية ).
- عدد المعاملات ( ابداعات أو سحب).
- طريقة الوصول الى الحسابات المصرفية مثل: أجهزة الصرف الآلي، فروع البنك المؤسسات المالية.

**2-البعد الثاني : الادخار** : والذي يقاس من خلال :

- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالإدخار خلال 12 شهر ماضية، باستخدام المؤسسات المالية الرسمية (كالبنوك، مكاتب البريد وغيرها .. ).

– النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالإدخار خلاف ذلك (كالمنازل مثلاً) خلال 12 شهرا الماضية.

**البعد الثالث** : الاقراض : والذي يقاس من خلال:

- النسبة المئوية للباغين الذين اقترضوا في 12 شهرا ماضية من مؤسسة مالية رسمية.
- النسبة المئوية للباغين الذين اقترضوا في 12 شهرا ماضية من مصادر تقليدية غير رسمية بما في ذلك الأسرة والأصدقاء.

**البعد الرابع : المدفوعات** : والتي تقاس من خلال :

- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حسابا رسميا لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12 شهرا الماضية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حسابا رسميا لتلقي أو إرسال الأموال لأفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 أشهر الماضية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 12 شهرا الماضية.[1]

البعد الخامس: التأمين : الذي يقاس من خلال.

- النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم.
- النسبة المئوية للبالغين، الذين يعملون في (الزراعة، أو الغابات أو صيد الاسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم ومحاصيلهم و مواشيهم) ضد الكوارث الطبيعية كهطول الأمطار و العواصف.

[1] ماسية طهير أثر تبني تكنولوجيا الهاتف البنكي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، دراسة حالة بعض البنوك العمومية وكالات أم البواقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي في تخصص إدارة مالية – قسم علوم التسيير – كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي – الجزائر 2020–2021 ص 19 – 21.

**الشكل رقم (2-1): ب- في أبعاد الشمول المالي ( حسن البنك الدولي ).**

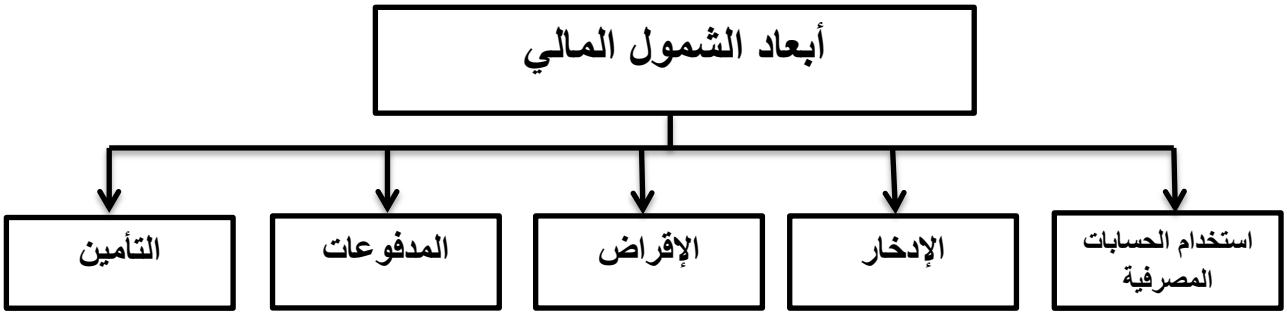


**المصدر:** من إعداد الطالبتين اعتمادًا على ما تم ذكره سابق.

وتعد قاعدة بيانات الشمول المالي و المسماة ( قاعدة بيانات Global Finder) والمعدّة من طرف مجموعة البنك الدولي، المصدر الأكثر موضوعية في مدال الحصول على بيانات شاملة حول إمكانية الحصول على خدمات مالية رسمية و غير رسمية واستخدامها ، كما يحتوي أيضا على بيانات إضافية عن استخدام التكنولوجيا المالية بما في ذلك استخدام الهواتف المحمولة و الأنترنت لإجراء المعاملات المالية.

ويشمل هذا المؤشر بيانات مستقاة مما يفوق 140 بلدًا ، حيث يجمع معلومات عن 506 مؤشر من 1000 شخص على الأقل كل بلد فوق سن 15 عاما، بحيث تكون العينة ممثلة للمستوى الوطني ومختارة بشكل عشوائي ، تقوم على جمع المعلومات المتعلقة بالظروف الاجتماعية والسكانية والقدرة على الحصول على الخدمات أو استخدامها.

ويستخدم هذا المؤشر بصفة أساسية في تحليل الإتجاهات العالمية ، والمقارنة القطرية لإلقاء الضوء على مؤشرات الشمول المالي الرئيسية كعدد البالغين الذين يتمتعون بالقدرة على الوصول إلى حسابات بنكية رئيسة، وأهم المؤشرات التي تدرس سلوك الأفراد حول العالم والمرتبطة بالأنشطة المالية **كالاقراض، الادخار، الدفع وملكية، بطاقات الإئتمان.**

وقد صدرت النسخة الأولى المؤشر الشمول المالي عام 2011 وتم اصدار النسخة الثانية في عام 2015 وتتضمن بيانات عام 2014، في حين صدرت النسخة الأخيرة عام 2018 و تتضمن بيانات عام 2017.[1]

[1] بوزانة أيمن، حمدوش وفاء الشمول المالي، أبعاده ومؤشرات قياسه العالمية ص 26-27.

**ثانيا : مبادئ الشمول المالي.**

قامت مجموعة العشرين G20 عام 2010 بإصدار ما يعرف بالمبادئ المبتكرة التحقيق الشمول المالي والتي تتلخص فيما يلي :[1]

**1-القيادة** : ضرورة الالتزام الحكومي بتوسيع قاعدة الشمول المالي للحد من الفقر.

**2- التنوع** : تبني سياسات وطرق لتحفيز التنافس في السوق، وتقديم خدمات مالية متنوعة.

**3-الابتكار** : تشجيع الابتكارات التقنية والمؤسسية كوسيلة لتوسيع فرص النفاذ إلى الخدمات المالية ويتضمن ذلك تحسين البنية التحتية.

**4- الحماية:** ايجاد طرق شاملة لحماية المستهلك المالي ، حيث تكون حماية المستهلك المالي مبنية على توجيهات حكومية واضحة، ومشاركة فعالة من مزودي الخدمات المالية والعملاء.

**5- التمكين** : زيادة التثقيف المالي والمعرفة المالية للعملاء.

**6- التعاون** : ايجاد بنية مؤسسية تشاركية بمسؤوليات والتنسيق مع مختلف الجهات الحكومية.

**7-المعرفة** : اجراء الدراسات الكافية وبناء قواعد للمعلومات لقياس النفاذ إلى الخدمات المالية.

**8- النسبية** : يعني بناء السياسة العامة و الاطار التنظيمي واعتماد التشريعات على النحو الذي يضمن وجود نوع من التناسب والتوازن ما بين التوسع في الخدمات المالية والمخاطر الناجمة منها.

**9 - الاطار المرجعي** : الأخذ بعين الاعتبار عند وضع الارشادات للشمول المالي، أفضل التجارب العالمية وكذلك تطبيق الارشادات الخاصة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب بصورة ديناميكية، ووجود تعليمات وارشادات للعمل المالي الالكتروني.

[1] يسر برنيه وآخرون – الشمول المالي في الدول العربية – الجهود و السياسات والتجارب العدد 109 أمانة مجلس محافظي المراكز المصرفية ومؤسسات النقد العربية، أبوظبي الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص 07-08.

حيث أن تحقيق الشمول المالي وتعزيزه يتطلب احترام مجموعة من المبادئ التي يجب توفرها وهي كالاتي:

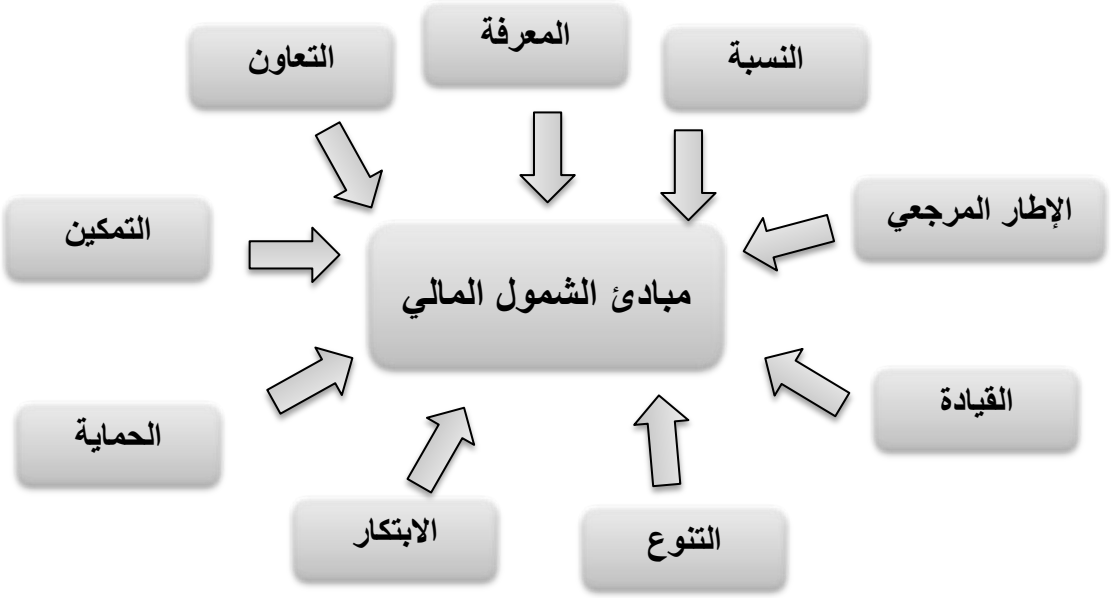


**المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على ما تم ذكره سابقا**

**المطلب الرابع : سياسات تحرير الشمول المالي ومؤشراته**

بهدف تطبيق وتعميم الشمول المالي لا بد من معرفة سياسات تعزيز والمؤشرات التي يرتكز عليها.

**أولا : سياسات تحرير الشمول المالي.**

قامت المؤسسة الألمانية للتعاون التقني بتقييم (35) حلاً سياسيًا موجهًا نحو تعزيز الشمول المالي عبر عشرة دول ، أين توصلت للعثور على (06) سياسات فعالة للشمول المالي، أربجة منها قد تحسن وصول الفقراء للخدمات المالية غير قنوات مختلفة ، و تشمل **الوكيل البنكي – الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول – تنويع مقدمي الخدمات – اصلاح البنوك الحكومية** في حين الحلين المتبقيين هما: **حماية المستهلك وسياسات الهوية المالية** والتي تلعب دورا رئيسيا في تمكين الشمول المالي، وبهدف تطبيقه وتعميمه وفق هذه السياسات يجب أن تتوفر شروط وهي[1]:

- تحديد الدول للأهداف التي يمكن من خلالها تحقيق ورفع كفاءة الشمول المالي.

[1] كركار مليكة – الشمول المالي هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية المجلد 10، العدد 03، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2022/08/03 ص 366.

- دراسة السوق المصرفي دراسة جديدة لمعرفة مدى جدوى المنتجات الموجودة حاليا ومدى تناسبها مع أفراد المجتمع.
- دراسة مطالب واحتياجات السوق من الخدمات المصرفية لتحقيقها على أرض الواقع.
- العمل على إطلاق خدمات جديدة تعطي كافة الاحتياجات المالية والمصرفية لكل فئات المجتمع.
- متابعة العملاء ومدى رضاهم على الخدمات المتاحة وتزويدهم بكل المعلومات التي يحتاجونها على حساباتهم.
- توفير الخدمات الاستشارية للعملاء ومساعدتهم في اختيار الخدمات الأكثر ملائمة لهم والتي تساعد على إدارة أموالهم بطريقة سليمة.
- العمل على تفعيل دور الجهات الرقابية المختلفة مما يكسب لفة العملاء بالخدمات المقدمة وتطبيق سياسات عادلة.

أما فيما يخص سياسات الشمول المالي فتشير إلى بعضها كالتالي :

**1 – الوكيل البنكي:** لقد أثبتت السياسات التي تمكن البنوك من التعاقد مع وكلاه التجزئة غير البنكيين كمنافذ للخدمات المالية نجاحا كبيرا في تعزيز الشمول المالي حيث لا تكون فروع البنوك مجدية اقتصاديا، وتستفيد هذه السياسات من البنية التحتية الحالية بالتجزئة كقنوات توصيل و تحويل الصيدليات ومكاتب البريد ومحلات السوبر ماركت ليس فقط إلى وكلاء للبنوك ولكن إلى وكلاء الشمول المالي.

**2– الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول :** فإنتشار الهواتف المحمولة يفتح قناة أخرى لتوصيل الخدمات المالية للفقراء، وهذه التكنولوجيا الجديدة قلّلت بشكل كبير من تكلفة المعاملات فضلاً عن تسهيل التحويلات المالية وتوسيع نفاط الوصول وقلّلت الحاجة لحمل النقود وأيضا عملت على جذب الزبائن غير المتعاملين مع البنوك سابقة.

**3–تنويع مقدمي الخدمات :** اعتمد صانعو السياسات استراتيجية تنظيمية ورقابية مختلفة لإدارة مخاطر الترخيص لمجموعة واسعة من المؤسسات لتقديم منتجات الابداع والتأمين، من خلال استراتجيات تكييف اللوائح المصرفية مع الطبيعة المحددة للتمويل الأصغر عن طريق منح:

- تراخيص متخصصة للمؤسسات العاملة في مجال الابداع الصغيرة.
- تراخيص بنكية للتحويلات البنكية للمنظمات غير الحكومية المالية.

- ترخيص المؤسسات المالية غير مصرفية.

**4- اصلاح البنوك الحكومية :** تلعب البنوك الحكومية في كثير من البلدان دورًا هاما في القطاع المصرفي و في تحسين توصيل الخدمات للفقراء، حيث تعتبر هذه البنوك المؤسسات المالية الوحيدة في المناطق الريفية بفروعها الكبيرة إلا أنها تعاني من العديد من النقائص كالأداء دون المتوسط والتدخل السياسي.

**5-حماية المستهلك :** في ظل تعقد الخدمات المالية والتي تقابلها في كثير من الأحيان الخبرة المالية القليلة للعملاء، فالتقدم في الشمول المالي يحمل خطر وجود المزيد من العملاء الضعفاء وعديمي الخبرة، لذا كان لزاما على التنظيمات والقوانين أن تصحح عملية عدم التوازن معلومات وتقديمها للعملاء في الوقت المناسب.

**6 – سياسة الهوية المالية :** في معظم البلدان يتم تقديم المعلومات الائتمانية فقط لبعض القروض ويتم إعفاء العملاء الفقراء من معلومات تقليل فوائد خفض التكاليف المقدمة من سجلات الائتمان و الأهم أن بعض العملاء لا يوجد لديهم الوثيقة الشخصية المطلوبة لفتح حساب، و بدأ صناع القرار في معالجة القوانين التي تحول دون وصول العملاء للخدمات بواسطة تضييق الفجوة من الوثائق المرتبطة بحسابات البنوك وبين جودة الوثائق المنتشرة بين العملاء ذوي الدخل الضعيف.[1]

**ثانيا: مؤشرات الشمول المالي.**

لقياس الشمول المالي تعتمد على مجموعة من المؤشرات نذكرها كالآتي:

**الشكل (03) : مؤشرات الشمول المالي.**

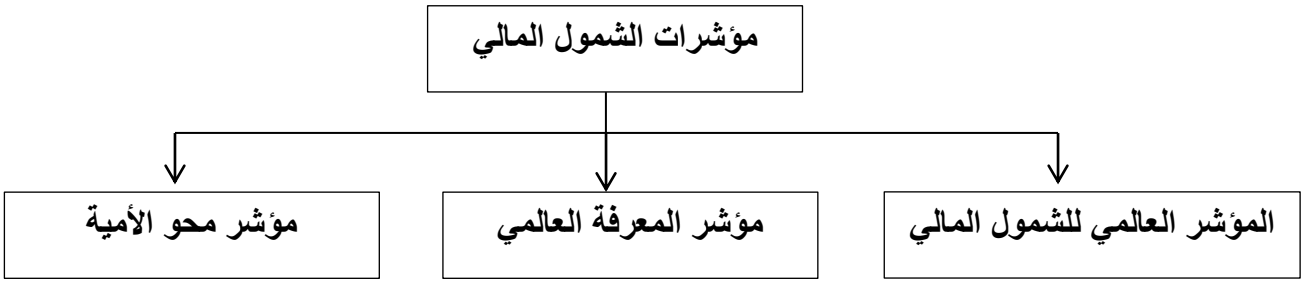


[1] Alfred flonning, Stefon Jon sen, Financial inclusion and financial Stability: Current policy issuess, working Paper series N° 259 Asian bank Development Institute "ABD Institute" Tokyo, Japan. December 2010. PP.14 -21

**المصدر:** من اعداد الطالبتين.[1]

1-المؤشر العالمي للشمول المالي : (Findex Global) : تقدم مجموعة البنك الدولي بإجراء العديد من الدراسات المسحية العالمية التي تهدف إلى الحصول على البيانات الشاملة ونظرة مستقبلية، تساعد في تعميم الخدمات المالية، وتعدّ قاعدة بيانات الشمول المالي المصدر الأكثر موضوعية في مجالها، وتتعلق قاعدة البيانات هذه بمؤشرات محدثة عن امكانية الحصول على الخدمات المالية الرّسمية وغير الرسمية واستخدامها.

وتحتوي أيضا على بيانات إضافية عن استخدام التكنولوجيا المالية، بما في ذلك استخدام الهواتف المحمولة والأنترنت لإجراء المعاملات المالية وتجدر الاشارة إلى أن البيانات التي يوفرها البنك الدولي يمكن أن تكون ممثلة على مستوى الدول وبالتالي يمكن استغلالها للحصول على مؤشر عام للشمول المالي لإجراء مقارنة دولية وإقليمية.

و سنفصل في هذا المؤشر كما يلي :[2]

**أ-تاريخ المؤشر العالمي للشمول المالي :** صدت النسخة الأولى لمؤشر الشمول المالي العالمي عام 2011 وتم اصدار النسخة الثانية : في عام 2015 تتضمن بيانات عام 2014. وفي حين صدرت النسخة الاخيرة وهذا عام 2018 وتتضمن البيانات المتعلقة بعام 2017 حيث أصبحت مستعملة على نطاق واسع، كما أصبحت مقبولة كأداة مرجعية يمكن تطبيقها على البلدان و المناطق.[3]

**ب-حدود بيانات البنك الدولي للمؤشر العالمي للشمول المالي:** تجدر الاشارة إلى أن البيانات التي يوفرها البك الدولي يمكن أن تكون ممثلة على مستولى الدول، وبالتالي يمكن استغلالها للحصول على مؤشر عام للشمول المالي حسب الفئات الاجتماعية والاقتصادية، وذلك بسبب الضعف العددي للعينة، إضافة إلى أن البيانات المتوفرة لا تمكن الباحث من الوقوف على معوقات النفاذ إلى الخدمات التالية **(جانب الطلب )**.

---

[1] من إعداد الطالبتين

[2] ماسية طهيرة، أثر تبني التكنولوجيا الهاتف البنكي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، دراسة حالة بعض البنوك العمومية، وكالات أم البواقي، مرجع سبق ذكره ص 23.

[3] ماسية طهير، مرجع سبق ذكره، ص 24

كما أن هناك نقص بصفة عامة في البيانات بالنسبة لبعض الدول.

وعليه فإن هدف الدراسة هو التعرف على واقع الشمول المالي على المستوى العالمي فإن نتائج الدراسة ستكون واقعية و معبرة إلى حد كبير وتعكس الواقع المتعلق بالنسبة للأشخاص والشركات التي تستخدم الخدمات المالية في دول ومناطق العالم، ومنها المنطقة التي تضم الدول العربية.[1]

**2- مؤشر المعرفة العالمي :** أطلق مشروع المعرفة العربية "مؤشر المعرفة العربي" من قبل مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو يعكس إلى حد أقصى يمكن "المعرفة من منظور التنمية " في المنطقة العربية مما يراعي خصوصيات المنطقة العربية وسياقاتها الثقافية واحتياجاتها وتحدياتها التنموية كما يؤخذ في الاعتبار دور الشباب العربي بأحد أهم العناصر اللازمة لبناء مجتمعات المعرفة، وسع المؤشر الآن نطاق تغطيته ليشمل 131 دولة من جميع أنحاء العالم وتجدر الاشارة إلى أنه تم نشر مؤشر المعرفة العربي في عامي 2015 و 2016 وفي عام 2017 تم إطلاق مؤشر المعرفة العالمي، وهو المؤشر الوحيد الذي يقيس المعرفة على المستوى العالمي ، حيث يبين الدور الاستراتيجي للمعرفة وأهمية توفير الأدوات لقياسها وحسن إدارتها، هذه الأدوات هي ( التعليم قبل الجامعي، التعليم التقني والتدريب المهني ، التعليم العالي والبحث العلمي والتطوير والابتكار التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات، الاقتصاد ، البيئات ).[2]

**3-مؤشر محو الأمية المالي:** المواطن بحاجة إلى الحد الأدنى من الثقافة لإدارة الأمور المالية وهو في ذلك تشبيه بالحد الأدنى من الثقافة الطبية، ولقد أدركت الدول المتقدمة أهمية نشر الثقافة المالية بين مواطنيها وجعلتها مسؤولية الجميع ففي أمريكا أسس الكونجرس عام 2003 لجنة عرفت باسم " **لجنة التعليم والثقافة المالية**" ، الاستراتيجية القومية للثقافة المالية، كما يقوم المصرف المركزي بالمسامة مع المصارف التجارية و الوزارات المتخصصة و مؤسسات المجتمع المدني بتقديم برامج عدة متخصصة لنشر الثقافة المالية، محو الأمية مصطلح واسع يشمل مفاهيم تتراوح بين الوعي المالي والمعرفة بما في ذلك المنتجات المالية، المؤسسات، المفاهيم والمهارات **مثل: القدرة على حساب مدفوعات الفائدة المركبة**

[1] بن رجب جلال الدين، احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص 06

[2] مرجع سبق ذكره، ابن رجب جلال الدين، ص 12

**والقدرة المالية** بشكل عام من حيث إدارة الأموال والتخطيط المالي بالنسبة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

يشكل محو الأمية المالية المزيد من الوعي والمعرفة والمهارات، المواقف و السلوكيات اللازمة لاتخاذ قرارات مالية سليمة وفي نهاية المطاف تحقيق ما يعرف بالرفاهية المالية الفردية.[1]

**المبحث الثاني : الجهود الدولية المبذولة وأهمية الإستراتيجية الوطنية .**

للشمول المالي دور كبير في التنمية الإقتصادية و التنمية المستدامة لما يحمله من أثر في تحسين فرص النمو و الاستقرار الاقتصادي و المساهمة في العدالة الاجتماعية.

**المطلب الأول: التقدم المحقق على صعيد الشمول المالي والجهود المبذولة لتحسينه.**

**أولا : التقدم المحقق على صعيد الشمول المالي.**

صرحت مجموعة الممارسات العالمية بالتمويل والأسواق (FM GP) في عام 2017 أنه اعتبار من حزيران/يونيو 2016 بلغت عملية التنزيل النشطة لدعم السلطات الوطنية من أجل تحسين الشمول المالي 4 بلاين دولار من الالتزامات، و هناك بليون دولار آخر قيد الإعداد، كما قامت مجموعة (FM GP) بتطوير إرشادات جديدة وأدوات تشخيصية وبيانات وبحوث لتمكين أطر السياسات الوطنية والتنظيمية والأشرفية الفعالة ، حزيران / يونيو 2012 ، وصل إلى أكثر من 70 مليون شخص ومشاريع متناهية الصغر، ومشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم تقدم خدمات مالية.

ومن خلال التجديد السابع عشر لموارد صندوق البنك الدولي لمساعدة أشد البلدان الفقيرة **(المؤسسة الدولية للتنمية (IDA )** التزامات مجموعة البنك الدولي بدعم ما لا يقل عن 10 بلدان من المؤسسة الدولية للتنمية في تحقيق الالتزامات والأهداف الوطنية في مجال الشمول المالي، وهو ما تم الوفاء به وتجاوزه، ولما كان الطلب يتجاوز الهدف الأصلي، فقد تم تحديد مجموعة 16 بلد من البلدان الأعضاء في المؤسسة الدولية للتنمية، تسعة منها في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لدعم مجموعة البنك الدولي للحصول على الموارد المالية وإدماجها، و تشمل هذه المشاريع برامج شاملة للدعم التقني والمعرفي المالي

[1] محمد بن موسى، اثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام 2017، مجلة الاستراتجية والتنمية، المجلد 08، العدد 15 مكرر ديسمبر 2018

لتصميم و تنفيذ إستراتيجيات التضمين المالي الوطني، فضلا عن دعم الإصلاحات التمويلية والإستثمار في خدمات الدفع المبتكرة والتمويل الرقمي والتمويل الصغير.

المشاريع المصغرة والمتوسطة والتمويل المسؤول والمجالات ذات صلة، وتعمل مؤسسة التمويل الدولية، وهي الذراع الإستثماري للقطاع الخاص التابع لمجموعة البنك الدولية على تعزيز الشمول المالي، من خلال مشاركتهما مع المؤسسات المالية والوسطاء، كما تعمل المجموعة الإستثمارية لمساعدة الفقراء، وهي شراكة عالمية تضم 34 منظمة زائدة في البنك الدولي على النهوض بالشمول المالي من خلال تنمية الأسواق المسؤولة والدعوة إلى زيادة فرص حصول الفقراء على الخدمات المالية.[1]

**ثانيا: الجهود المبذولة لتحسين الشمول المالي.**

أصبح تعزيز فرص الحصول على التمويل والشمول المالي من المجالات الهامة التي تحظى بتركيز وإهتمام صانعي السياسات العالمية منذ العقد الماضي، وبروزه كواحد من أهم بنود أجندة الأعمال في منتديات المناقشة الدولية والمحلية وهدف رئيسي للعديد من المنظمات الدولية على رأس هذه المنتديات نجد الإجتماع الذي يعقد سنويا من طرف مجموعة 624 ( محافظي البوك المركزية ووزارة المالية 24 دولة نامية) إلى جانب صندوق النقد الدولي لمناقشة الموضوعات التي تؤثر على الشمول المالي. كانت دورة أفريل 2019 لتسليط الضوء على الكيفية التي يمكن بها للخدمات المالية الرقمية والتكنولوجية المالية زيادة وصول المرأة إلى خدمات مالية عالية الجودة، وبأسعار معقولة، لا سيما في النامية، كرست العديد من المؤسسات في التنمية الرئيسية مثل ( البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، وبنك التنمية الإفريقية، بنك التسمية الأسيوي، ومنظمة التعاون الإقتصادي و التنمية ...) والكثير من التمويل والأنشطة البحثية من أجل تعزيز الشمول المالي، وإيجاد طرق لزيادة عدد الأشخاص الذين يتعاملون مع البنوك والمؤسسات المالية.[2]

**المطلب الثاني: دور مجموعة البنك الدولي وأهمية الاستراتيجية الوطنية**

تعزيز الخدمات المالية كأولوية لدفع تطوير أنظمة مالية شاملة من خلال استراتجية و خطط العمل الوطنية و المراقبة و التقييم على نحو جيد.

[1] بوقرة إيمان، واقع وآفاق الشمول المالي بالأردن، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 2، جامعة غرداية، الجزائر، 2018، ص 06.

[2]

**أولا: دور مجموعة البنك الدولي**

يعدّ تعميم الخدمات المالية ركيزة أساسية لبلوغ هدفي مجموعة البنك الدولي في إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030، وتعزيز الرخاء المشترك وقد أطلق رئيس مجموعة البنك الدولي دعوة للعمل بغرض تعميم الخدمات المالية للجميع وتعني ذلك ضرورة إتاحة فرص الحصول على الخدمات الأساسية التي يقدمها النظام المالي الرسمي مثلاً من خلال بطاقات الخصم أو الهواتف المحمولة ويمكن تحقيق ذلك من خلال وضع أهداف و إصلاحات طموحات تقودها البلدان المعينة من خلال استخدام التكنولوجيا والابتكارات والبيانات لإحداث تحويلات جوهرية في نماذج الأعمال من خلال المبادرات من القطاعين العام والخاص التي تهدف إلى التوسيع السريع في امكانيات الحصول على الخدمات المالية و بفتح حساب جاري يمهد الطريق للحصول على مجموعة، أوسع نطاقا وأكثر ملاءمة من الخدمات المالية.[1]

**ثانيا: أهمية وضع استراتيجيات وطنية للشمول المالي.**

تكمن أهمية وضع استراتيجيات وطنية للشمول المالي في تحديد الرؤيا والأهداف المستقبلية المأمول تحقيقها و المتمثلة في تحقيق الشمول المالي لكافة فئات المجتمع.

كما أنها تعمل على توحيد وتأطير مبادرات وجهود تعزيز الشمول المالي تحت مظلة واحدة وتجنب الازدواجية في الجهود والموارد المبذولة والأهداف المرجوة للوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من القطاعات المستهدفة، ويمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تطوير وبناء استراتجية وطنية للشمول المالي.

وتعتبر عملية بناء استراتجية وطنية للشمول المالي الخطوة الأولى على طريق تحقيق الشمول المالي لدى أي دولة.

تبرز أهمية وضع استراتجية وطنية للشمول المالي في عدة نقاط :

1- تحديد الأهداف المستقبلية في تعزيز الشمول المالي.

2- تحديد نقاط القوة والضعف في المواضيع ذات العلاقة بالشمول المالي.

3- تحديد المعوقات التي ستواجه عملية التطبيق.

1- تحديد سبل و آليات تجاوز المعوقات والتحديات.

2- توطيد و تأطير الجهود المشتركة تحت مظلة وقيادة واحدة.

[1] طرفاوي الشيخ، دور الشمول المالي في تحسين جودة الخدمات البنكية، دراسة حالة النيك الوطني الجزائري BNA، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة تيارت 2021-2022، ص 31.

3- تنظيم وإدارة العلاقة مع الأطراف المشاركة في البناء الاستراتيجي بشكل يسهل عملية انجاز الاستراتيجية.

4- تحديد آليات للمتابعة وقياس الأداء والانجاز لعملية بناء الاستراتجية.[1]

[1] طرفاوي الشيخ، دور الشمول المالي في تحسين جودة الخدمات البنكية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA، مذكرة لنيل شهادة ماستر – جامعة تيارت 2021 – 2022 ص 32

**خلاصة الفصل الأول:**

يشير الشمول المالي إلى إمكانية جميع الأفراد الحصول على خدمات مالية ميسورة ومقدمة بشكل مسؤول مثل خدمات الدفع والادخار والائتمان و التأمين لتعزيز مستوى رفاهم، وبشكل عام تركز الجهود المبذولة في تعزيز الشمول المالي على الفئات السكانية منخفضة الدخل والمهمشة مثل النساء، المهاجرين و اللاجئين وصغار المزارعين وغيرهم .. من الاشخاص الذين يتعاملون مع المصارف أو الذين لا يحصلون على الخدمات المصرفية بشكل كافٍ وتم استبعادهم من النظام الرّسمي.

فالشمول المالي أهمية كبيرة حيث أنه يساهم في ايصال كافة الخدمات المالية لجميع أفراد المجتمع بتكلفة معقولة وضمان استراتجيتها.

كما يهدف إلى الحد من الفقر وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية، وقد حاز على اهتمام العديد من الدول لقدرته على معالجة العديد من المشكلات فضلا عن مساهمته الكبيرة في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادية، إلا أننا نجد هناك بعض الدول لا تزال فيها نسب الشمول متدنية، الأمر الذي دعى إلى ضرورة تطوير استراتجيات متميزة و ابتكار آليات جديدة في تطوير الشمول المالي وتوفر نسبة تحقيقه اللازمة لتعزيزه.

وهذا ما سنفصل فيه من خلال الفصل الثاني لدارسة الشمول المالي واوقعه "في حالة الجزائر".

# الفصل الثاني

**تمهيد الفصل الثاني:**

يتضمن الشمول المالي في طياته السعي نحو تحقيق النمو الشامل من خلال تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، إلى جانب حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إصدار سياسات والتعليمات التي تكفل للمتعاملين والمؤسسات المالية معرفة حقوقهم وواجباتهم.

و على غرار جميع الدول تحاول الجزائر بناء إستراتيجية وطنية واضحة كفيلة لتعزيز الشمول المالي، بالإعتماد على أهم ركائز بناء الإستراتيجة وتحليل مؤشرات الشمول المالي (الإستخدام – الوصول – الجودة) ليتم تحديد المعيقات والتحديات التي تواجه تحقيق الشمول المالي بالجزائر و الآليات، المتابعة التقدم على صعيد الشمول المالي بالجزائر.

لذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: إستراتيجية الشمول المالي بالجزائر.
- المبحث الثاني: مؤشرات الشمول المالي بالجزائر.
- المبحث الثالث: تحديات وفرص تحقيق الشمول المالي بالجزائر والحلول المقترحة.

## المبحث الأول : إستراتيجية الشمول المالي بالجزائر.

إن بناء الإستراتيجية الوطنية لتعزيز الشمول المالي يمثل اللّبنة الأساسية في تحقيق الشمول المالي، وذلك بالإستعانة بالبنك المركزي بإعتباره المشرف على أعمال البنوك والمؤسسات المالية، فهو الذي يمنح الترخيص والإعتماد وهو الذي يتابع على التطورات القطاع المالي ويحرص على سلامته واستقراره.

### المطلب الأول: أهمية إستراتيجية الشمول المالي.

**أولا :** تبرز أهمية وضع الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي من خلال :[1]

- تحديد الأهداف المستقبلية لتعزيز الشمول المالي.
- تحديد المعوقات التي ستواجه عملية التطبيق.
- تحديد آليات تتجاوز المعوقات والتحديات.
- توحيد وتأطير الجهود المشتركة تحت مظلة وقيادة واحدة.
- تنظيم وإدارة العلاقة من الأطراف المشاركة في بناء الإستراتيجية بشكل يسهل إنجاز و بناء الإستراتيجية .
- تحديد آليات لمتابعة وقياس الأداء والإنجاز لعملية بناء الإستراتيجية.

**ثانيا :** العناصر الرئيسية لبناء إستراتجية وطنية للشمول المالي.

وفقا لتجارب الدول والمعايير المعتمدة يمكن ذكر العناصر الرئيسية للإستراتجية:

**1-جمع البيانات وإجراء الدراسات والمسوح:** من أجل التعرف على أوضاع الشمول المالي وجوانب الضعف فيه يتطلب ذلك وجود بيانات وإجراءات التحليلات عليها، تمثل المسوح الخطوة الأولى، جمع البيانات يجب أن يكون باستمرار لمتابعة تطور مختلف المؤشرات ذات الصلة، ما يسمح بتحديد الفجوة الموجودة بين الوضع الحالي والوضع المستهدف ومعالجة الخلل إن وجد في الوقت المناسب

2-**وضع أهداف محددة:** يتم ذلك عن طريق مؤشرات يتم وضعها بهدف تحقيقها وبلوغها، استنادا إلى البيانات المتوفرة ونتائج الأبحاث، قد تكون الأهداف إما رئيسية أو ثانوية، يتعين تعديل الأهداف بإستمرار أو تحديثها كون البعض منها غير قابل للقياس.

[1] محمد طرشني – متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر – مجلة القيمة المضافة للإقتصاديات الأعمال – العدد : 01 (2019) – رقم المجلد 01 جامعة حسيبة بن بو علي – الشلف – الجزائر.

**3-صياغة الإستراتيجية وبناء خطة العمل:**

بناء على الأهداف التي سطرت من قبل ( مسبقا )، يتم تحديد خطة عمل تبين طرق التنفيذ للوصول إلى تلك الأهداف، منها وضع الأطر الأسُسِية للإدارة الإستراتيجية وكيفية التنسيق بين الأطراف المشاركة وتحديد المسؤوليات، التأكد من توفر الكفاءات القادرة على التنفيذ، ومن المهم أيضا عند صياغة الإستراتيجة أن تتلائم الأهداف مع آليات تضمن الاستقرار المالي وحماية المستهلك أو ما يعرف بالشمول المالي المسؤول.

كذلك من الضروري تسيير وصول المشروعات للخدمات المالية، نشر الخدمات المالية في المناطق الريفية ونشر الوعي المالي.

**4-الإجراءات الخاصة بالسلطات الإشرافية.**

يشير هذا الجزء من الإستراتيجية إلى الإجراءات والتدابير التي تقوم بها الحكومة في إطار عملها الرقابي والإشرافي على العملية، منها تحديث وتطوير القوانين والتشريعات وتسهيل الإجراءات ومقدمي الخدمات المالية من توسيع قاعدة عملاتها والإستفادة من وسائل المعلومات والاتصالات ، خلق وكلاء للخدمات المالية من أجل تخفيض التكلفة وتعزيز إنتشار الخدمات المالية، كذلك تطوير أنظمة الدفع وأنظمة المعلومات الإئتمانية، تعزيز إجراءات الشفافية وزيادة التثقيف المالي، تطوير المدفوعات الحكومية، إضافة إلى الإجراءات المتعلقة بحماية المستهلك المالي وإدارة المخاطر المرتبطة بذلك[1].

**5-الإجراءات المتعلقة بالمؤسسات المالية والمصرفية :**

تخص القطاع الخاص ممثلا في المؤسسات المالية والمصرفية وشركات التمويل وهي إجراءات تسمح له بالمساهمة في تحقيق الأهداف المرجوة، والإستجابة للإجراءات المتحدة من قبل الحكومة، يكون ذلك عن طريق تطوير برامج العمل للمؤسسات المالية والمصرفية التي تسمح بتعزير الوصول للخدمات والمنتجات المالية إلى أكبر فئة ممكنة في المجتمع.

[1] خلالفة محمد بدر، بوبلوطة بلال واقع الشمول المالي في الجزائر وإستراتيجية تعزيزه ، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، المجلد 07، العدد 01 ، جامعة جيجل (الجزائر)، جوان (203) (13- 32 )

**6-المتابعة والتنفيذ:**

الغرض منها ليس فقط التأكد من تحقيق الأهداف الموضوعة، وإنما التأكد من فاعلية الإجراءات والتدابير المتخذة بالخصوص، إجراء تقييم لها، بما يسمح بمراجعة مستمرة للأهداف المسطرة سابقا وتطويرها، مع خطة العمل، يعتبر الدعم الفني من المؤسسات الدولية ذات الصلة عنصرا هاما لنجاح الإستراتيجية، سواء عن طريق جميع البيانات أو لتصميم خطط واستراتيجيات العمل[1].

**المطلب الثاني: ركائز بناء الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي.**

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى أهم مرتكزات بناء الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي.

**1-تطوير البنية التحتية المالية** : لقد حظيت خدمات الوساطة المالية بإهتمام الفكر الإقتصادي، وتعددت وجهات النظر حول مدى أهمية ومساهمة خدمات الوساطة في إحداث النمو الاقتصادي تتضمن تلك الأولويات مايلي:[2]

**أ-بيئة تشريعية** : توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي من خلال إصدار وتعديل التعليمات واللوائح السابقة بما يتلائم مع توجيهات الشمول المالي.

- في إطار إصدار التعليمات واللوائح قامت السلطات الجزائرية بما فيها البنك الجزائري بـ:[3]

- صدور التعليمة رقم 03/2012 والمحددة للإجراء الخاص بحق إمتلاك حساب لكل مواطن.

-في سنة 2018 تم صدور التعليمة رقم 01/2018 التي حملت المسؤولية للبنوك في ديناميكية تعزيز الشمول المالي. فالبنوك مطالبة بتنويع خدماتها ومنتجاتها وتوسيع كما صدر في نفس السنة التعليمة رقم 02 / 2018 والمتعلقة بالمعايير التكميلية للشمول المالي وإدخار الخواص بالعملة الصعبة.

---

[1] خلالفة محمد بدر، بوبلوطة بلال، مرجع سبق ذكره، (13-32)

[2] آسيا سعدان – واقع الشمول المالي في المغرب العربي – دراسة مقارنة : الجزائر، تونس، المغرب، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد /3 سبتمبر 2018، المجلة : 10، جامعة علي لونيسي البليدة 2 – الجزائر –

[3] عزير و راشدة و مفتاح فاطمة، أهمية التثقيف المالي في تعزيز الشمول المالي بالجزائر، الملتقى الوطني الإفتراضي الأول حول : متطلبات تفعيل الشمول المالي في ظل واقع الاقتصاد الجزائري : يوم 19 ديسمبر 2012 – كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، علوم التسيير – جامعة 8 ماي 1945 قالمة الجزائر .

-في سنة 2020 أصدر بنك الجزائر عدة لوائح تنظيمية هادفة إلى تعزيز الشمول المالي، ولعل آخرها اللائحة التنظيمية التي كرس المعاملات البنكية الإسلامية.

كما أصدر بنك الجزائر خلال هذه السنة، وجراء جائحة كورونا وإجراءات الحجر الصحي مذكرة إعلامية في 24 مارس 2020 تنبه البنوك والمؤسسات المالية إلى ضرورة تشجيع العملاء على استخدام المزيد من وسائل الدفع غير النقدية.

-كما لجأت الدولة إلى تطوير وسائل تمويلية تدعم الإجراءات المتحدة الصغيرة والمشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة ، من خلال تبني أسلوب التمويل الجماعي التساهمي، وذلك حسب ما نصت عليه المادة 45 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020.

**ب-الانتشار** : تعزيز الإنتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والإهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لمقدمي الخدمات.

حيث يوضح الجدول التالي تطور مكاتب البريد في الجزائر ( 2020 - 2023 ).

**الجدول رقم (2-1) تطور نمو مكاتب البريد في الجزائر خلال ( 2020 - 2023 ).**

| المؤشر | عدد المكاتب البريدية ( بما فيها المتنقلة) | عدد المكاتب البريدية المتنقلة |
|---|---|---|
| 2020 | 4057 | 39 |
| 2021 | 4106 | 65 |
| 2022 | 4189 | 65 |
| 2023 | 4257 | 89 |

**المصدر: بيانات مجمعة من خلال الرابط التالي: وزارة البريد المواصلات السلكية و اللاسلكية http://www.mpttn.gov.dz يوم:**

حيث عرف العدد الإجمالي لمكاتب البريد نموا مستمرا حيث ارتفع من 3999 مكتب بريدي في بداية سنة 2020 إلى 4106 مكتب نهاية 2021 .

ليصل إلى 4257 مكتب بريدي نهاية 2023 هذا وتبقى الكثافة البريدية مستقرة نسبيا، وتقدر بمكتب بريدي لكل 10,500 نسمة.

**ج1/–تطوير نظم الدفع والتسوية :** إن تطور نظم الدفع والتسوية الوطنية خاصة صغيرة القيمة، يعمل على تسهيل تنفيذ العمليات المالية والمصرفية وتسويتها بين المقدمين في الموعد المناسب لضمان استقرار تقدير الخدمات المالية.[1]

و في إطار الجهود الرامية لتعزيز الشمول المالي وتطوير نظم الدفع والسنوية في الجزائر سجل القطاع مؤشرات جد إيجابية في محل الدفع الإلكتروني يمكن أن نلتمسها من خلال مختلف الوسائل المتاحة كما هو موضح في الشكل التالي : 1ج / تطور عدد البطاقات النقدية الذهبية المتداولة.

**الشكل رقم (2–1) تطور عدد البطاقات الت جمعية المتداولة خلال الفترة (2019– 2023 ).**

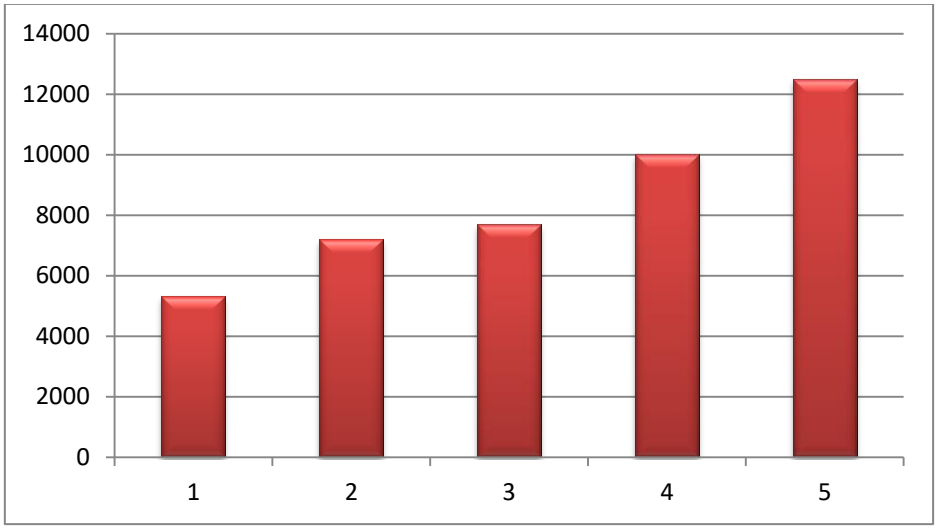


**المصدر: بيانات مجمعة من خلال الرابط التالي: وزارة البريد المواصلات السلكية و اللاسلكية**

**http://www.mpttn.gov.dz**

حيث نلاحظ من خلال الشكل ( 5 ) أنه إنتقل عدد البطاقات النقدية الذهبية المتداولة لبريد الجزائر من 6 مليون بطاقة بداية من نسبة 2020 ليقارب عددها 12.5 مليون بطاقة نهاية 2023 وذلك ما يشكل إرتفاعا يقدر بـ 100 %

[1] آسيا سعدان وآخرون مرجع تم ذكره سابقا .

**ج2/-العمليات المنجزة بواسطة تطبيق "بريدي موب" :**

يعتبر "بريدي موب" التطبيق الأكثر تحصيلا من بين التطبيقات النقدية في الجزائر عبر أجهزة الأندرويد بأكثر من 5 مليون تحميل إلى غاية الآن.

حيث سجل مبلغ و عدد العمليات المنجزة بواسطة التطبيق ( تعبئة رصيد الهاتف النقال ...).

**ج3/-عمليات السحب المنجزة عبر الشبابيك الآلية للنقد:**

سمح التشغيل البيني بتحسين الخدمة لحاملي البطاقة النقدية الذهبية والبطاقة البنكية، من ارتفاع متواصل لولوج حاملي البطاقة البنكية إلى الشبابيك الآلية التابعة لبريد الجزائر.

من ناحية أخرى سمح هذا الولوج من رفع عدد الشبابيك الآلية وتحسين توفير السيولة على مستوى هذه الشبابيك، بمضاعفة العدد الإجمالي للعمليات السحب من حوالي 13 مليون عملية شهريا، إلى أكثر من 24 مليون عملية.

دون ارتفاع عدد العمليات عبر الشبابيك الكلاسيكية لمكاتب البريد وهو ما سمح بإستيعاب عدد أكبر من المواطنين وتخفيف الضغط نسبيا على مكاتب البريد.[1]

-وبالإعتماد على ما تم ذكره سابقا تتجلى ركيزة إعتماد التكنولوجيا الحديثة في التعاملات المالية التي بدورها ترتكز على استخدام التكنولوجيا والابتكار في التعاملات المالية ومختلف العمليات المصرفية للسيطرة على التكاليف وخفض المصروفات.[2]

**2-الحكومة الإلكترونية** : وجود الحكومة الإلكترونية يمثل عاملا مساعدا لتعزيز الشمول المالي في الجزائر و ذلك من خلال :

-العمليات الرئيسية التي تصب في إطار الحكومة الإلكترونية تؤدي إلى تنظيم عملية تنشر المعلومات على المواقع الرسمية الإلكترونية والتفاعل مع المواطنين.

[1] وزارة البريد و المواصلات السلكية واللاسلكية : تعزيز الشمول المالي وتعميم الدفع الإلكتروني - 2024 <- www.mpt.gov.dz

[2] اعتمادا على ما تم ذكره في الطرح النظري

– تعتمد الحكومة الإلكترونية على التحصيل الإلزامي للمدفوعات المالية الحكومية الكترونيا للمتعاملين مع الجهات الحكومية المختلفة، مما يساعد على إعتماد وسائل الدفع الحديثة، كما يدفع البنوك والمؤسسات المالية إلى تطوير وسائل الدفع الإلكتروني.[1]

يرصد مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية (EGDI) مستوى التقدم في مسار التحول الرقمي للحكومات العالمية، وإستيعاب التكنولوجيا المعلومات والاتصال.

ويوضح الجدول الموالي مقارنة تقييم هذا المؤشر للجزائر أعوام (2018،2016، 2020).

**جدول رقم(2–2) مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية للجزائر (EGDI ) خلال الفترة (2016–2020).**

| المؤشرات | 2016 | 2018 | 2020 |
|---|---|---|---|
| مؤشر التنمية للحكومة الالكترونية | 0.2999 | 0.4227 | 0.5173 |
| مؤشر الخدمات الرقمية | 0.0652 | 0.2153 | 0.2765 |
| مؤشر المشاركة الالكترونية | 0.1186 | 0.2022 | 0.1548 |
| مؤشر جاهزية البنية التحتية للاتصالات | 0.1934 | 0.3889 | 0.5787 |

**المصدر** : سعاد بوشلوش – تحديات الشمول المالي في الجزائر ومتطلبات تطويره المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، العدد: 02 سنة 2022 – المجلد : 05 ص 579 جامعة بومرداس الجزائر.

–يلاحظ من الجدول أعلاه في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية (EDGI) ومؤشر الخدمات الرقمية (OSI)، ومؤشر جاهزية البنية التحتية للإتصالات (TII) تحسن ترتيب الجزائر بقيمة 0.5173 مقارنة مقارنة بالسنوات الماضية (2016–2018).

و في مؤشر الخدمات الرقمية (OSI) انتقلت الجزائر إلى الدرجة 0.2765 في سنة 2020، بعد ما كانت درجة هذا المؤشر 0.2153 سنة 2018.

فيما يخص مؤشر جاهزية البنية التحتية للإتصالات (TII) فقد بلغت قيمته 0,5787 لسنة 2020 بعد ما كانت 0.3889 سنة 2018.

[1] رزيق حنان – واقع تبني وتطبيق إستراتيجية وطنية للشمول المالي بالدول العربية – دراسة حالة الجزائر و مصر – مجلة التعامل الإقتصادي، العدد 02/ عدد خاص – الجزء 02، المجلد : 11، ص 317–335، جامعة أكلي محمد أولحاج – البويرة – الجزائر، ( مارس 2023).

لكن رغم التحسن في هذه المؤشرات تبقى مرتبة الجزائر متواضعة على اعتبار 193 دولة شملها الترتيب والتقييم.

**3-التثقيف المالي :** تعرف الثقافة المالية بأنها الإلمام بالمفاهيم والمبادي المالية الرئيسية وبالتالي القدرة على إستخدام المهارات والمعرفة والمواقف والسلوك بهدف إدارة الموارد المالية بفعالية وإتخاذ القرارات المالية السليمة بغية تحقيق الأمن المالي والرفاهية المالية، كما تشير إلى تطوير للمعرفة والكفاءة المالية التي تمكن الأفراد من الإستجابة لكافة التغيرات الشخصية و الاقتصادية.[1]

تشير قاعدة البيانات البنك الدولي لأن نسبة المثقفين ماليا في الجزائر تبلغ 33 % من مجموع السكان السكان، وهي أعلى من متوسط النسبة في الدول العربية البالغة 30 % و لأن الشباب أكثر قدرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة، و بالنظر إلى التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري الذي يشكل الشباب فيه ما نسبته 75 %، فإن تحسين مستوى التثقيف المالي و تعميم استخدام الخدمات المالية الرقمية يمكن تحقيقه في المنظور القصير أو المتوسط إذ ما تم اتباع استراتجية تثقيف ملائمة.[2]

**4-الإفصاح والشفافية :** يتعين على البنوك أن توفر لعملائها جميع المعلومات بالوضوح وسهولة . المتعلقة بالخدمات والمنتجات التي تقدمها لهم، وعلى أن تتسم هذه المعلومات بالوضوح و سهولة الفهم والبساطة والدقة، وبما يكفل اطلاع العملاء على المزايا والمخاطر بشفافية فيه ووضوح وعلى ألا يتحمل العملاء العناء في سبيل الحصول على تلك المعلومات.[3]

انطلاقا من الطرح التطبيقي السابق يمكن حصر ركائز بناء الإستراتجية الوطنية للشمول المالي بالجزائر في الشكل الموالي أدناه.

---

[1] مفتاح غزال، الثقافة المالية كآلية التعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة أبحاث إقتصاديات معاصرة، العدد : 03، ، المركز الجامعي نور البشير – البيض (الجزائر)، المجلد: 1، جامعة الجزائر 03، 2020.

[2] محمد شكريني، أزمة كوفيد 19 – حافز لتعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية ، العدد 01: الخاص (ج01) ، المجلد: 12، جامعة المدية – الجزائر، 2020

[3] في الأداب و الحقوق و العلوم السياسية، العلوم الاقتصادية والعلوم الإنسانية والإجتماعية. المجلد 12 ، العدد 02، جامعة تيسمسيلت – الجزائر، ديسمبر 2021.

**الشكل رقم (2-2) ركائز بناء الإستراتجية الوطنية للشمول المالي بالجزائر**

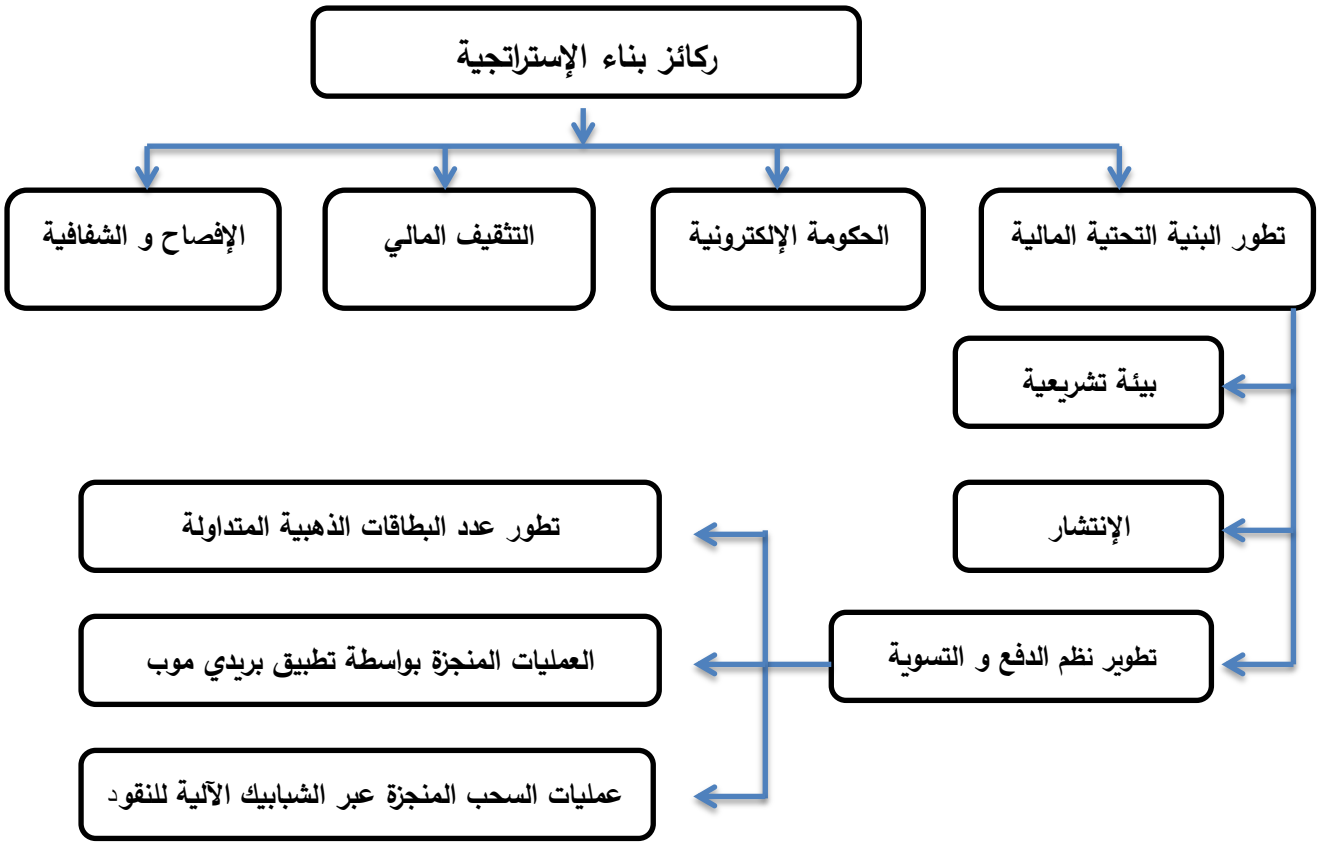


**المصدر:** من إعداد الطالبتين إعتمادا من الطرح التطبيقي

**المطلب الثالث: العوامل المساهمة في تعزيز الشمول المالي في الجزائر.**

سنحاول من خلال هذا المطلب عرض أهم العوامل التي ساعدت في تعزيز الشمول المالي في الجزائر.

**أولا : الشمول المالي في ظل جائحة كورونا في الجزائر**

شجعت السلطات الجزائرية الدفع الإلكتروني بالتجزئة في المعاملات وإستخدام البطاقات البنكية التي تزايد عددها مؤخرا وآليات الدفع الإلكتروني عن طريق الأنترنت والموزعات الآلية ومحطات الدفع الإلكتروني. حيث تم الاعتماد على المنتوجات الرقمية سواء على مستوى البنوط أو البريد كإستخدام البطاقة الذهبية لبريد الجزائر واطلاق خدمة الممتاز « Service Prémium » تتمثل في صناعة البطاقة واصدار رمزها السري في نفس اليوم الذي يتم طلبها فيه، وتوصيلها إلى بيت الزبون في غضون 5 أيام، فهي تساهم في تعزيز الشمول المالي من خلال جذب زبائن جدد، نظرًا لمزاياها المتعددة، و سرعة الحصول عليها.

كما تساهم في الوقاية من جائحة كورونا، من خلال الحفاظ على ابتعاد الجسدي، عن طريق إجراء العديد من العمليات من مقر السكن دون الحاجة للتنقل والإختلاط لتجنب الإحتكاك والطوابير داخل مكاتب البريد ويشجع الناس على المكوث في المنازل بإجراء المعاملات كالدفع الفواتير وتحويل الأموال...إلخ.[1]

**ثانيا: كيفية مساهمة منحة البطالة في تعزيز الشمول المالي في الجزائر.**

على الرغم من أن الهدف من إقرار منحة البطالة هو صون كرامة الشباب الجزائري، من خلال تمكينه من الحصول على دخل يمكنه من قضاء بعض حاجياته، في انتظار حصوله على عمل مستقر، إلا أننا أردنا من خلال هذه الدراسة أن تربط ذلك بموضوع الشمول المالي. خاصة عند تناولنا لأهميته وأهدافه، من خلال اهتمامه بالفقراء ومحدودي الدخل، فقد رأينا أنه بإمكان منحة البطالة أن تساهم في تحقيق ذلك، من خلال عدد المستفدين الذي هو زيادة من شهر لآخر، ويعني ذلك إدماج هؤلاء في النظام المالي، خاصة وأنه من بين شروط الاستفادة من المنحة، لا بد أن يكون للمعني حسابا بريديا، ليتمكن من تقاضيها من خلال هذا الحساب البريدي في التاريخ المحدد ب 28 من كل شهر، وهذا يعني زيادة عدد مالكي الحسابات، هذه الأخيرة التي أشرنا إليها بأن مؤشرات الشمول المالي، و بالتالي تعزيز هذه المؤشرات، مما يوضح إمكانية مساهمة هذه النسخة في تعزيز الشمول المالي.[2]

**المبحث الثاني : مؤشرات الشمول المالي في الجزائر.**

يتزايد الاهتمام في الأعوام الأخيرة بتعزيز الشمول المالي لدى مختلف حول العالم، وتحديدا في الدول النامية، ويمكن دراسة أهم مؤشرات الشمول المالي في الجزائر من خلال العناصر الموالية :

[1] يخلف سمية، الحجاج فاطمة الزهراء، استخدامات التكنولوجيا المالية في ظل جائحة كورونا ومدى مساهمتها في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، العالي في الجزائر – المجلد 04، العدد 01، جانفي 2023، جامعة أبو بكر القايد، تلمسان، الجزائر .

[2] لعلادي نواري، إمكانية مساهمة منحة البطالة في تعزيز الشمول المالي، دراسة تحليلية، مجلة المشكا في الإقتصاد و التنمية و القانون، مجلد 07، العدد 03، سنة 2023، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر.

**المطلب الأول: مؤشر استخدام الخدمات المالية بالجزائر**

حرصت الجزائر في الآونة الأخيرة على توسيع دائرة الشمول المالي لضمان نفاذ آمن ومستدام لكافة المواطنين، إلا أن التقدم المحرز لم يكن بقدر التطلعات.[1]

**الجدول رقم (2-3): تطور مؤشرات استخدام الخدمات المالية في الجزائر للفترة 2011-2021**

| السنة | 2011 | 2014 | 2017 | 2021 |
|---|---|---|---|---|
| نسبة ملكية حسابات لدى مؤسسات مالية ضمن تزايد أعمارهم عن 15 سنة | % 33.3 | % 33.3 | % 33.3 | % 44.1 |
| نسبة الادخار لدى مؤسسة مالية رسمية في السنة الماضية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة | % 4.3 | % 13.8 | % 11.4 | % 16.0 |
| نسبة الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية في السنة الماضية ممن تزيد أعمارهم عن 15 السنة | % 1.5 | % 2.2 | % 5.0 | % 3.8 |
| نسبة القيام بمدفوعات رقمية أو الحصول عليها في السنة الماضية ممن تزيد أمارهم عن 15 سنة | - | % 25.4 | % 26.0 | % 33.7 |

**Source** : WORLD BANK GROUP. 2012 - 2015 - 2018- 2022

تظهر مؤشرات الشمول المالي في الجزائر ضعف مستوياته، إذ قدرت نسبة من يمتلكون حسابات لدى مؤسسات مالية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة 33.3 % سنة 2011، وارتفعت لتصل إلى 44.1% فقط سنت 2021. حيث يعتبر هذا المؤشر من أكثر المؤشرات دلالة على مستويات الشمول المالي داخل البلد.

أما إذا نظرنا إلى باقي المؤشرات والمتعلقة بنسبة الإدخار لدى مؤسسة مالية في السنة الماضية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة ، فنجدها قد ارتفعت من خلال 4.3 % سنة 2011 لتصل إلى 16.0 % سنة 2021 وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالمتوسط العالمي لهذه النسبة و المتمثل في 30.8% سنة 2021

[1] سلايمية طريقة - طبايبية سليمة، تعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء مبادرات التجربة الهندية في الشمول المالي مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة - المجلد 06 - العدد 01 ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2023، ص 195-212

وهي نسبة مقبولة إذا 30.8 % سنة 2021 وهي نسبة مقبولة إذا ما قورنت بتلك المحققة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و المقدرة بـ 11.6 % سنة 2021.[1]

أما مؤشر الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية في السنة الماضية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة. فقد وصلت إلى 3.8 % لسنة 2011 وهي نسبة جد ضعيفة مقارنة بالمتوسط العالمي 29.2 % أو بالنسبة و تبقى نسبة القيام بالمدفوعات الرقمية أو الحصول عليها في النسخة الماضية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة هي التي حققت فيها الجزائر النتائج الأفضل إذ قدرت بـ 33.7 % سنة 2011 ، وهي نسبة مقبولة إذا ما قورنت بمتوسط الشرق الأوسط وشمال افريقيا 40.2 % سنة 2021، ولكنها تبقى ضعيفة مقارنة بالمتوسط العالمي 64.1% أو تلك المسجلة في الاقتصاديات المتقدمة 94.6 %.

**المطلب الثاني: مؤشر الحصول للخدمات المالية.**

من خلال الجدول الموالي الذي يبين نسبة استخدامات الفروع البنكية و المصرف الآلي للأفراد البالغين ( 15 سنة فما فوق) خلال الفترة ( 2011-2020).[2]

**الجدول رقم (2-4): مؤشر تطور الوصول إلى الخدمات المالية في الجزائر ( 2011-2020)**

| السنة | 2011 | 2014 | 2017 | 2020 |
|---|---|---|---|---|
| فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ | 5.18 | 5.21 | 5.22 | 5.26 |
| ماكينات الصرف الآلي لكل 100 ألف بالغ | 6.1 | 7.61 | 9.13 | 8.9 |

المصدر: بالاعتماد على **قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي**

**(Global funder Data Base ) البنك الدولي 2022**

يتضح لنا من خلال المعلومات الواردة في الجدول أعلاه بالنسبة المؤشرات فروع البنوك التجارية في الجزائر أن هناك استقرار في النسبة، فالجزائر لا تملك إلا 5 فروع لكل 100 ألفا بالغ خلال سنوات الدراسة ، أي أنّ هناك ضعف في انتشار الخدمات المصرفية، أي أن البنوك لازالت تعتمد على النماذج التقليدية لتقديم الخدمات عبر الفروع البنكية المكلفة.

[1] سلايمية طريقة – طبايبية سليمة، تعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء مبادرات التجربة الهندية في الشمول المالي مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة – المجلد 06 – العدد 01 (2023)، ص 195-212، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر .

[2] المرجع نفسه

ونلاحظ بالنسبة للمؤثرات استخدام الصرف الآلي في الجزائر، أنّ معدل إنتشاره ضعيفة جدا بالرغم من التحسن الملحوظ خلال السنوات حيث ارتفع من 6.1 % في سنة 2011 إلى 8.9 % في سنة 2020، وهذا ما يوضح غياب مفهوم الشمول المالي في القطاع البنكي الجزائري.

**المطلب الثالث : مؤشر جودة الخدمات المالية المقدمة.**

أما بالنسبة لمؤشر جودة الخدمات المالية المقدمة، فمؤشراتها نجدها تتسم بالضعف هي الأخرى. فإذا ما أخذنا مؤشر سعر فائدة الاقراض فقد ظلت نسبته ثابتة 8% منذ 2004 إلى غاية 2021 ( البنك الدولي 2022) وهي نسبة مرتفعة خاصة إذا ما أضفنا لها نسبة العمولة ورسوم التأمين المرتفعة كذلك تتسم عملية الاقتراض من البنوك بتعقد الاجراءات، ويغلب عليها استعمال اللغة الفرنسية في معظم المعاملات ، لذلك تتجه السلوكيات المالية، إلى الاقتراض من العائلة والأصدقاء، والتي كانت نسبتها 13,2 % سنة 2014 وارتفعت إلى 18.6 % سنة 2017 لتصل إلى 30.5% سنة 2021.

**المبحث الثالث : تحديات وفرص تحقيق الشمول المالي في الجزائر والحلول المقترحة**

تسعى الدولة الجزائرية إلى تحسين الخدمات المالية من خلال إعداد وصياغة إستراتيجيات مناسبة تسمح بتعزيز الشمول المالي في الجزائر وترفع من مستوياته وهذا من خلال توفير بيئة عمل مناسبة غير أنها ما زالت بيئة ضعيفة غير مؤهلة تأهيلا كافيا، هذا ما سمح بأن تبقى جهود الدولة بعيدة كل البعد، خصوصا الفقراء وأصحاب الدخول الضعيفة والمقصيين ماليا.

**المطلب الأول : المعوقات التي تواجه تحقيق الشمول المالي بالجزائر.**

يهتم هذا المطلب بحصر مجموعة من التحديات التي تواجد مسار الشمول المالي 4بالجزائر، تتمثل أبرز التحديات في:

**1 – عدم ملائمة البنية التشريعية:** إن البيئة التشريعية في تنظيم النشاط المصرفي في الجزائر، لا تواكب التطورات الحاصلة في الساحة المصرفية، ففي الدول المتطورة توضع القوانين مسبقا أي قبل حدوث ما اعدت لاجله.

– عدم وجود قوانين تؤطر الصيرفة الإسلامية بالرغم من وجود مصرفين ينشطان في هذا المجال منذ أكثر من عقد من الزمن، فلا توجد قوانين تسمح أو تمنع ممارسة الصيرفة الإسلامية بالجزائر.

-التأخر في سن القوانين الخاصة بالصيرفة الالكترونية، لإنجاح التجارة الإلكترونية ، والتي تعود بالنفع الكبير على الشمول المالي بالجزائر.[1]

**2-ضعف الشبكة المصرفية :**

انتهجت السلطات النقدية الجزائرية مجموعة من الإصلاحات المالية في النظام المصرفي والمالي بهدف تطويره وتحريرها من التدخلات الممارسة عليه من طرف الحكومة في إطار ما كان يسمى بسياسة الكبح المالي خلال فترة الاقتصاد الموجه، والتي كانت لها آثار جد سلبية على المنظومة المصرفية الجزائرية تمثلت في تراجع. جودة الخدمات المالية.[2]

حيث عرفت نسبة السكان العاملين إلى شبابيك الوكالات المصرفية انخفاضا طفيفا في 2021 ما يعادل شباك مصرفي لكل 7293 شخص في سن العمل مقابل 7247 شخص في 2020 أما فيما يتعلق بمركز الصكوك البريدية فيضم في نهاية عام 2021(4055 وكالة ) موزعة على كامل التراب الوطني، أي ما يعادل مؤسسة بريدية واحدة لكل 3057 شخص عامل.

- إجمال ارتفع عدد وكالات كل من المصارف ومركز الصكوك البريدية إلى ( 5658 وكالة) لتسجيل نسبة السكان العاملين إلى الوكالات انخفاضا طفيفا، أي ما يعادل وكالة واحدة لكل 2191 شخص في 2021 مقابل 2177 شخص في 2020.[3] إلا أن هذا التغير الطفيف لا يعني تحسن مستوى التغطية المصرفية.

-ضعف مؤشر الكثافة المصرفية حيث توجد علاقة طردية وارتباط مباشر بين مؤشر الكثافة المصرفية والشمول المالي، كلما إزدادت وانتشرت وحدات البنوك وفروعها زاد مستوى الشمول المالي والعكس صحيح .[4]

---

[1] بوشيبة صلاح الدين - واقع آفاق تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مذكرة ماستر جامعة محمد بوضياف المسيلة - الجزائر - سنة 2021-2022 الصفحة 46.

[2] سعدوني محمد - سبل تعزيز الشمول المالي في المنظومة المصرفية الجزائرية ديسمبر 2004 Algerian scientific journal platform العدد: 4 (ديسمبر 2021)، المجلد 17.

[3] بنك الجزائر - التقرير السنوي التطور الاقتصادي و النقدي 2021، ص 50.

[4] أشرف إبراهيم عطية - تعزيز الشمول المالي والتكنولوجي المالية بين القرض و التحديات عرض لتجربة الشمول المالي في مصر - لمجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع المجلد:02، العدد: 02، مصر 2021.

**3- ضعف وسائل الدفع وأنظمة التسوية :**

توفر المصارف في مجملها البطاقة البنكية للسحب (CBR) لزبائنها والبطاقات البنكية (CIB) تسمح للزبون بالدفع والسحب كما أنها متاحة لفئة كبيرة من الزبائن بالإضافة إلى أنواع اخرى من البطاقات الإلكترونية.

لكن للأسف الواقع المصرفي والمالي يشهد ضعف إستخدام هذه البطاقات وعدم انتشارها كما كان مخطط له لعدة أسباب أهمها ضعف البنية التحتية المالية، كما يعاب على القطاع المصرفي في الجزائر غياب استخدام الهاتف كوسيلة لتوصيل الخدمات المصرفية .[1]

**الجدول رقم ( 2-5 ) يمثل نسبة الأفراد البالغين الذين يستخدمون الهاتف النقال و الأنترنت للوصول إلى حسابات في المؤسسات المالية الرسمية ( 2017-2021)**

| المؤشرات / السنوات | المجموع | حسب الجنس | | حسب السن | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | ذكور | إناث | 15-24 | 25+ |
| 2017 | %5 | %3 | %1 | %5 | %3 |
| 2021 | %7 | %4 | %3 | %5 | %4 |

**المصدر: مفيدة أحسن – واقع الشمول المالي في الجزائر (واقع، تحديات ) مجلة الإدارة والتنمية به للبحوث و الدراسات – المجلد: 12، العدد: 02، ص 22-40، جامعة البليدة 02 – الجزائر – 2023.**

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة البالغين الذين يستخدمون الهاتف النقال و الأنترنت للوصول إلى الخدمات المصرفية والمالية في الجزائر سنة 2017 بلغت 5 %.

في حين بلغت 7% في سنة 2021، كما نلاحظ فجوة والتي تقدر بـــ 1 % لصالح الذكور، ووجود فجوة لصالح الكبار الذين يستخدمون الأنترنت و الهاتف النقال مقارنة بفئة الشباب.

في حين سجلت أعلى نسبة لصالح الكبار الذين يستخدمون الهاتف النقال و الأنترنت سنة 2021 نسبة 4 % مقابل 3 % لصالح الشباب.

[1] بوشيبة صلاح الدين – واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الجزائر – مذكرة ماستر جامعة محمد بوضياف المسيلة – الجزائر – سنة 2021 – 2020 الصفحة 47.

يرجع تسجيل هذه النسب المنخفضة إلى ضعف المنظومة المصرفية الجزائرية للتطورات المتسارعة والحديثة التي تطرأ على وسائل الدفع الإلكتروني هذا ما يزيد من جمود الشمول المالي.

**4-ضعف الثقة في المؤسسات المالية :** عدم الشعور بالأمان أو بالقدرة على سحب الأموال في أي لحظة وبالقدر المطلوب بفقد الزبون المصداقية للتعامل مع المؤسسات المالية.[1]

**5-الفقر والبطالة:** يُعتبر الفقر والبطالة من الأسباب التي تعيق توسع الشمول المالي، حيث يؤدي الفقر والبطالة إلى تدني مستوى المدخرات مما يؤدي إلى انخفاض نسبة الاستثمار.[2]

**الجدول رقم (2-6) تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2018-2022)**

| السنوات | معدلات البطالة |
|---|---|
| 2018 | 10.4 |
| 2019 | 10.5 |
| 2020 | 12.6 |
| 2021 | 12.7 |
| 2022 | 11.5 |

**المصدر: د. نوال خروبي - دور برامج الحماية الإجتماعية في التخفيف من البطالة في الجزائر - منحة البطالة نموذج - مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة - العدد : 2، المجلد : 06، ص 726-744 - جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان - الجزائر - 2023.**

-نلاحظ من خلال هذا الجدول تغير في معدلات البطالة في الجزائر، حيث شهدت البطالة في الجزائر نسبة 10,4 بالمائة و 10.5 بالمائة لسنتي 2018 و 2019 على التوالي، لترتفع إرتفاعًا وصل إلى 12.6% و 12.7 % سنة 2020 و 2021 بسبب جائحة كورونا التي مست العالم بأكمله ونتيجة الأوضاع الاقتصادية التي عان منها العالم والجزائر خاصة، ما نتج عنه من تسريح العديد من العمال

[1] مريم كردوسي - تحديات الشمول المالي في البنوك الجزائرية وآليات المواجهة مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد : 01، المجلد : 06، جامعة 8 ماي 1945 قالمة - الجزائر - 2022.

[2] بن عوالي عبير - أثر الخدمات المصرفية الإلكترونية في تعزيز الشمول المالي في البنوك دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية - وكالة قصر الشلالة - مذكرة ماستر- الملحقة الجامعية قصر الشلالة - تيارت - الجزائر - 2021-2022 الصفحة 51.

بسبب غلق المؤسسات والمصانع، والعديد من مخلفات الجائحة، شرعت الدولة في وتيرة الإصلاحات الاقتصادية، تنخفض معدلات البطالة إنخفاضا طفيفا في سنة 2022 بنسبة 11.5 بالمائة .

**6- نقص الثقافة المالية :** نقص الثقافة المالية وسط المجتمع الجزائري خاصة الوعي المالي بإيداع الأرصدة النقدية في المصارف واعتماد وسائل الدفع المختلفة في تأدية المعاملات والمبادلات اليومية وبالتالي كلما إزداد الوعي المالي تقلصت ظاهرة اكتناز هي ظاهرة متجدرة في المجتمع الجزائري.[1]

-بالإضافة إلى التحديات التي تواجه الشمول المالي نذكر:[2]

-ارتفاع تكلفة إجراء المعاملات المالية سواء فتح حساب مصرفي أو التعامل مع الصراف الآلي.

-تدني مستوى الدخل بعض المواطنين بشكل لا يسمح بالتعامل مع المؤسسات المالية الرسمية.

-ضعف الجهود الترويجية الخاصة بسياسة الشول المالي من أجل التعريف بالفوائد التي ستعود على المواطن والدولة في حالة تطبيقه.

إنطلاقا من الطرح السابق يمكن تلخيص التحديات التي تواجه مسار الشمول بالجزائر في الشكل أدناه:

[1] صفاء دبوبة – دور الخدمات المصرفية الإلكترونية في تعزيز الشمول المالي دراسة حالة لعينة من الجمهور العالم في الجزائر– مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة العربي التبسي، تبسة الجزائر، 2020 – 2021، ص 18.

[2] صفاء دبوبة – دور الخدمات المصرفية الإلكترونية في تعزيز الشمول المالي دراسة حالة لعينة من الجمهور العالم في الجزائر– مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة العربي التبسي، تبسة الجزائر، 2020 – 2021، ص 18.

**الشكل رقم (2-3 ) المعوقات التي تواجه تحقيق الشمول المالي في الجزائر**

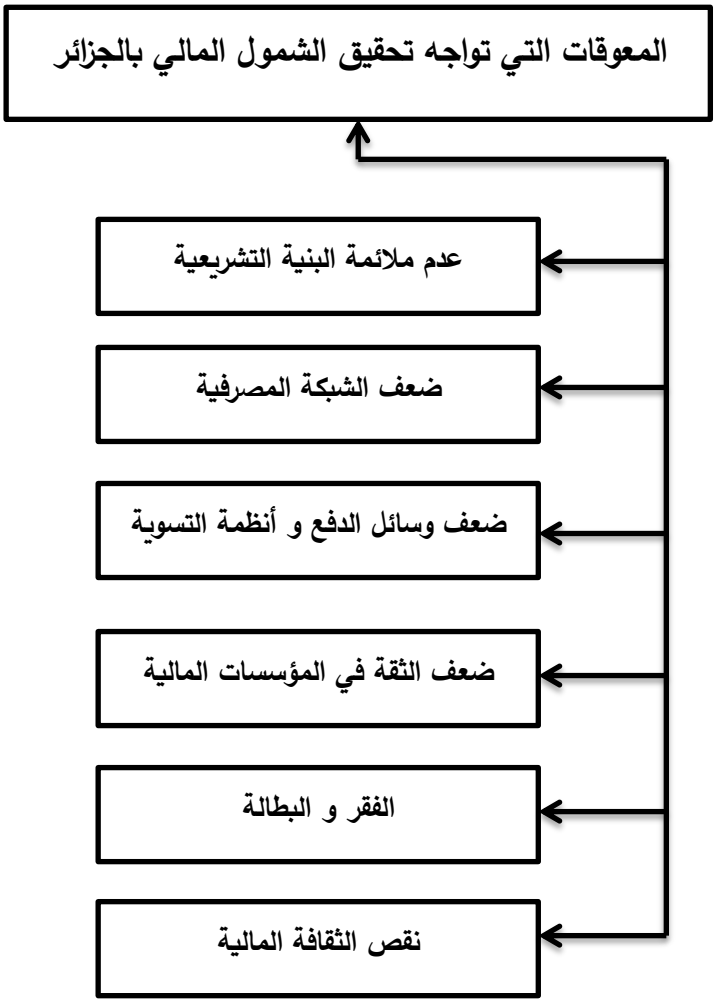


**المصدر:** من إعداد الطالبتين إنطلاقا من الطرح النظري

**المطلب الثاني : آليات تحقيق الشمول المالي بالجزائر.**

في سياق تقرير الإطار التنظيمي للشمول المالي عملت مصالح بنك الجزائر على تحضير تعليمتين في هذا الإطار إحداهما تتعلق بالشروط العامة والخاصة الضرورية والاتفاقية حساب الودائع والأخرى تتعلق بالإجراءات التسهيلية للخدمات المالية : بالإضافة إلى إجراءات أخرى تمت لتعزيز الشمول المالي نوجزها فيما يلي :

**أ-مكافحة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب:** يسمح تحسين الإطار القانوني التنظيمي في هذا المجال بإخراج الجزائر منذ فيفري 2016 من البيان العام لمجموعة العمل المالي، الذي يتضمن قائمة البلدان التي تعرف اخفاقات استراتيجية في هذا المجال.

**ب – مجال الشمول المالي :** تعزيز النظام المصرفي في عام 2016 بعشرين (20) وكالة جديدة و (35) وكالة في عام 2017 وهذا لا تزال الشبكة العمومية مهيمنة إلى حد كبير، مع ذلك تبقى الوساطة المصرفية ضعيفة نسبيا وفي حاجة إلى تحفيز كبير، شهدت القروض الموجهة للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة ارتفاعا بنسبة ( 14.92% و 10.13 %) خلال سنة 2015 و 2016 على التوالي ارتفعت القروض الموجهة للأسر بنسبة 15,13 % في عام 2015 و 15.36% خلال سنة 2016 وللإشارة فإن القروض الممنوحة للأسر متمثلة أساسا في القروض الرهينة[1].

يتعين التركيز على بعض السياسات لضمان تعميم الخدمات المالية الرقمية و تحقيق مستويات أكبر من الشمول المالي في الجزائر وذلك على النحو التالي:

1-**دعم البنية التحتية الرقمية والمالية :** وذلك من خلال:

-تحديث وتطوير مدركات الاتصالات وترقية أنظمة الدفاع الوطنية بالتحول نحو أنظمة التسويات الفورية للتعاملات بما يساعد على انجاز المعاملات المالية بشكل أسرع و أقل تكلفة.

-توفير بيئة تشريعية ملائمة من خلال إصدار وتعديل الأنظمة والتعليمات و اللوائح.

-تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال توسع شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية.

-تطوير نظم الدفع و التسوية الوطنية خاصة صغيرة القيمة لتسهيل تنفيذ العمليات المصرفية.

-تطوير الاتصال وتبادل المعلومات بالتوسع في تقديم الخدمات الرقمية و الدفع عبر الهاتف المحمول بما يعزز فرص الحصول على الخدمات المالية بتكلفة أقل وفاعلية أعلى من كافة قطاعات المجتمع.

[1] بوشيبة صلاح الدين مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تحت عنوان واقع و آفاق تعزيز الشمول المالي بالجزائر جامعة بوضياف مسيلة، سنة 2021-2022، ص51.

**تبني بيئة مشجعة لمزودي الخدمات الرقمية :** بتقديم الدعم للشركات التقنيات المالية الحديثة ومزودي الخدمات المالية الرقمية من خلال تسهيل نفاذهم للتمويل ، أي تبني أنظمة الهوية الرقمية، وأعرف عميلك الالكتروني مما يساعد على تمكين هذه الشركات من تقديم خدماتها لعدد كبير من المستهلكين.

**2-حماية مستهلكي الخدمات المالية:** وذلك من خلال التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة إضافة لحصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل سهولة وتكلفة مناسبة وجودة عالية وتوعية العملاء ومقدمي الخدمات المالية بمبادئ حماية المستهلك ماليا لفهم حقوقهم ومسؤولياتهم.[1]

**3- تحسين آليات معالجة ملفات القروض:** من خلال:

- تمكين تحقيق الاستراتيجية المعالجة الالكترونية باستخدام المعالجة الالكترونية حيث يوفر كل مصرف على موقعه المعلوماتي تطبيق (Application) أو برامج الإعلام الآلي (Logiciel) خاص يشكل نوع من أنواع القروض.

- تحقيق حجم الوثائق المطلوبة من خلال توفير أجهزة قارئة لبطاقة الهوية البيومترية المخزنة للمعلومات الشخصية التي تكون الجزء الإداري من الملف.

- مراجعة الفترة القانونية لدراسة الملف، وكذلك إعادة النظر في نسبة مساهمة المصرف في قروض الاستثمار من خلال تسبيقها على مستوى كل المصارف.[2]

**4- تنويع المنتجات المالية وتطويرها :** وذلك من خلال:

- تعميم الصيرفة الإلكترونية في كل البنوك وبكل وسائلها لتوفير خدمات أمام الزبائن.

- تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المقروضة على العملاء .

- الاهتمام بالقروض الاستهلاكية الموجهة للتمويل الحاجيات الشخصية و العائلية.

---

[1] - سعاد بوشلوش - المجلة الدولية للأداء الاقتصادي - المجلد 05 العدد 02، بعنوان تحديات الشمول المالي في الجزائر ومتطلبات تطويره . جامعة بومرداس الجزائر،2022 ص 592 .

[2] بوشيبة صلاح الدين - واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي بالجزائر - لنيل شهادة الماستر - جامعة بوضياف - مسيلة - الجزائر، سنة 2021 - 2022، ص 51.

– مراعات احتياجات ومتطلبات العملاء، وكذا تشجيع المنافسة بين مقدمي المنتجات.[1]

**5– الموازنة بين الابتكار والمخاطر :** – أي تركيز السلطات الإشرافية على الموازنة ما بين الابتكار المالي والتحوط لما قد ينتج عن الخدمات المالية الرقمية من مخاطر، مما يتطلب ضرورة امتثال هذه الخدمات للمتطلبات الدولية لمكافحة تبيض الأموال، حماية سرية البيانات العملاء وضمان أمن الفضاء السيبراني.[2]

**6–تسهيل استخدام التكنولوجيا ودخول المؤسسات المبتكرة :** هناك حاجة إلى وضع إطار قانوني وتنظيمي واضح للسماح بوجود التكنولوجيات الجديدة والمؤسسات المبتكرة.

– يستفيد مقدمو الخدمات المبتكرة في العديد من البلدان من التكنولوجيا وشيكات العملاء الموجودة ومن البنية التحتية والبيانات الكبيرة من أجل خفض تكاليف المعاملات. وتقديم خدمات مالية مناسبة للعملاء من أجل الدخل المنخفض.[3]

**7– دمج الشمول المالي في الإستراتجيات والرؤى الوطنية :** أي تركيز الخطط الوطنية على تشجيع مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات ملائمة لطبيعة الفئات المستبعدة وغير المغطاة بشكل كامل والتغلب على التحديات القائمة في هذا الصدّد.[4]

**8 – متابعة التقدم على صعيد الشمول المالي:** يتطلب هذا الأمر توفر إحصاءات دقيقة عما تحقيقه للوفاء باحتياجات السكان من الخدمات المالية الرقمية ومن الفجوات التي لا تزال قائمة على صعيد الطلب على الخدمات المالية وتطورها عبر الزمن.[5]

---

[1] بوشيبة صلاح الدين – واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي بالجزائر – لنيل شهادة الماستر – جامعة بوضياف – مسيلة – الجزائر، سنة 2021 – 2022، ص 51.

[2] سعاد بوتلوش – تحديات الشمول المالي في الجزائر ومتطلبات تطويره، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي ،المجلد 05، العدد 02، جامعة بومرداس – الجزائر – السنة 2022، ص 592.

[3] بن شهلة عبد السلام، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تحت عنوان التحديات و الفرص التي تواجه تحقيق الشمول المالي في الجزائر جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي ، سنة 2020، ص 61.

[4] سعاد بوتلوش – تحديات الشمول المالي في الجزائر ومتطلبات تطويره، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي ،المجلد 05، العدد 02، جامعة بومرداس – الجزائر – السنة 2022، ص 592.

[5] سعاد بوتلوش – تحديات الشمول المالي في الجزائر ومتطلبات تطويره، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي ،المجلد 05، العدد 02، جامعة بومرداس – الجزائر – السنة 2022، ص 592.

**9-نشر التثقيف المالي:** يشير التثقيف المالي إلى العملية التي يقوم من خلالها الأفراد و المستمرون الماليون بتحسين إدراكهم للمنتجات المصرفية والمفاهيم والمخاطر المالية وذلك من خلال المعلومات والارشادات وتطوير المهارات و الثقة ليصبحوا أكثر وعيا بالمخاطر والفرص المالية لاتخاذ قرارات مدروسة وفعالة قصد تحسين أوضاعهم المالية، خاصة العملاء الجدد حيث يتعين مراعاة قلة خبراتهم في استخدام الخدمات المالية لمساعد تهم على إدراك حقوقهم ومسؤولياتهم، ومن أجل تحقيق ذلك يتوجب إعداد استراتيجية وطنية لتعزيز مستويات التربية والتثقيف المالي و العمل على تقييم وقياس مدى نجاحه، مع التأكد من إشراف الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة بالتثقيف المالي.[1]

**المطلب الثاني: الحلول المقترحة لتحقيق الشمول المالي بالجزائر:**

من أجل تعزيز الشمول المالي بالجزائر لا بد من توفر الآليات المقترحة الموضحة في الشكل أدناه.

[1] عمار ياسين اوسياف، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 97 شهر حزيران، يونيو 2020 الصفحة 122 جامعة باجي مختار عنابة – الجزائر .

**الشكل رقم (2-4): الحلول المقترحة لتحقيق الشمول المالي بالجزائر**

**المصدر:** من إعداد الطالبتين اعتمادا على ما سبق ذكره.

**خلاصة الفصل الثاني:**

من خلال دراستنا لهذا الفصل توصلنا إلى أن الجزائر لم تنتهج استراتيجية وطنية واضحة لتعزيز الشمول المالي، بل كان اعتمادها بالدرجة الأولى على السياسات والتعليمات الصادرة عن بنك الجزائر.

وهذا ما دفعنا إلى دراسة والتحليل مؤشرات الشمول المالي.

لنتستخلص منها المعيقات التالية المتمثلة في:

- ضعف البنية المالية الرقمية، البطالة الفقر ، ضعف نظم الدفع والتسوية وكذا نقص الثقافة المالية....
- ومن هذا المنطلق نقترح أهم الآليات التي يجب أن تعتمدها الجزائر في تعزيز الشمول المالي التي من بينها دعم البنية التحتية، حماية المستهلكين، تشجيع تطوير المنتجات مالية المبتكرة ومنخفضة التكلفة والتحسين آلية معالجة القروض ونشر التثقيف المالي.

# خاتمـــــــة

## خاتمة

يعدّ الشمول المالي بعدا أساسيًا في تحقيق المساواة بين مختلف فئات وشرائح المجتمع من خلال تمكينهم من الخدمات المالية الضرورية لتقوية معاملات المالية وإقامة مشاريعهم وإدخار فوائدهم المالية، وذلك دون التمييز. مما يساعد على مكافحة الفقر والجوع وتوفير مناصب شغل وتعميم الرعاية الصحية والتعليم، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتمكينهم اقتصاديا واجتماعيا، وبالتالي المساهمة الفعالة في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، الدافع الأساسي لمعالجة إشكالية آليات الشمول المالي لتعزيزه.

توفر الخدمات المالية الرقمية سبيلاً العمل العديد من التحديات التي تقف في وجه توسيع قاعدة الشمول المالي والمتمثلة في التكلفة المرتفعة للخدمات المالية التقليدية وبعد المسافات بين المناطق النائية وضعف الشركة المصرفية والروتين المعقد المعتمد من قبل المؤسسات التقليدية، فضلا على الدور الكبير للشركات التكنولوجيا المالية وما توفره من زيادة الخيارات ومرونتها لدى المستهلكين.

**أولا: النتائج و اختبار الفرضيات:**

**أ- إختبار الفرضيات:**

- تم التأكد من الفرضية الأولى فهي صحيحة فإصلاح البنوك وتنويع مقدمي الخدمات من بين السياسات التي تعمل على تعزيز الشمول المالي في الجزائر مما يضمن حماية المستهلك وصول المعلومات في الوقت المناسب.
- فيما يخص الفرضية الثانية التي تنص على أهم تحدي تواجهه الجزائر لتحقيق الشمول المالي ورفع مستوياته "نقص الثقة" لدى الجزائريين في التعاملان مع المؤسسات الاقتصادية **الفرضية صحيحة** فلا بد من دعم التثقيف المالي ونشر الوعي المالي بين الجزائريين يساعد على تحقيق الشمول المالي في الجزائر.

**ب-النتائج المستخلصة :**

- الشمول المالي هو عملية تمكن جميع الأفراد والمنشآت من الحصول على مجموعة من متكاملة من الخدمات المالية الجيدة وبأسعار معقولة و تكلفة منخفضة وطريقة مناسبة..
- تدني مستوى الشمول المالي في الجزائر وغياب إستراتيجية وطنية واضحة للشمول المالي.
- يتطلب تحقيق الشمول المالي في الجزائر وتسهيل وصول الأفراد لمختلف الخدمات المالية توافر جملة من الركائز الأساسية من (دعم البنية التحتية وتطوير منتجات مالية جديدة ودعم التثقيف المالي للأفراد)..

- تعتبر جائحة كورونا (كوفيد 19) فرصة ونقطة إنطلاق التطوير الخدمات الرقمية المالية في الجزائر مستقبلا وبوتيرة أسرع وبجودة تضمن استقطاب أكبر شريحة ممكنة من المستخدمين.
- تساهم منحة البطالة في تعزيز الشمول المالي بالجزائر، من خلال الدمج المالي لشباب كانو مستبعدين ماليا، والدليل على ذلك إدماج ما يقارب مليونين إلى غاية جانفي 2023.
- ضعف مؤشرات الشمول المالي في الجزائر سواء من حيث، مؤشرات الاستخدام الخدمات المالية أو مؤشرات الجودة، والتي يمكن تحسينها من خلال تطوير التقنيات المالية والمصرفية الإلكترونية، وأنظمة الدفع الالكتروني في ظل الإنتشار الواسع الأجهزة الهاتف المحمول لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وأكثر فعالية.
- ضعف نسب الإقتراض من المؤسسات المالية يرجع هذا إلى ارتفاع معدلات الفائدة والتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية بحكم المجتمع الجزائري مجمع اسلامي وتفضيل الاقتراض من خارج القنوات الإسلامية.
- الاسهام في تقليص الفجوة الرقمية خاصة مع دول الجوار (المنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ) وهو ما يعدّ من المتطلبات الأساسية لتحقيق مستويات أفضل من الشمول المالي في الجرائر.
- تواجه الجزائر مجموعة من الصعوبات في تجسيدها للشمول المالي، لهذا لا بد تحديد هذه المعوقات بدقة ومعالجتها للمضيّ قدّما في تحقيق الشمول المالي في الجزائر.

**التوصيات:**

- ضرورة تبني استراتيجية وطنية واضحة لتحقيق الشمول المالي خاصة في الجزائر.
- لا بد من تعزيز التثقيف المالي لدى أفراد المجتمع، وخلق الإدراك نحو أهمية هذه الخدمات المالية بالجزائر، ولما تحققه من بيئة مناسبة لتسهيل الحصول على التمويل والخدمات المالية المناسبة لكل الفئات ( الشباب، المرآة).
- لا بد من تطوير بنية تحتية مالية قوية تضمن توفير بيئة قانونية ملائمة و داعمة للانتقال للشمول المالي ، و تهتم بالفئات المهمشة ماليًا سواء كانوا أفراد أو شركات مصغرة، كما تدعم للانتشار الجغرافي للبنوك والمؤسسات المالية، ونظم ووسائل الدفع و التسوية.
- توفير العدالة والشفافية في تقديم الخدمات المالية والمصرفية، حتمية يعرضها الواقع لحماية الزبون من الاستغلال المالي، وزيادة الثقة في النظام المالي والمصرفي وبالتالي إدماج شرائح مجتمعية أكثر مع الوقت.

- التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب لتمويل المشاريع المصغرة.
- الاهتمام بنظم الدفع الإلكتروني والإستفادة من التطور الكبير في الخدمات والمنتجات المالية المبتكرة من خلال المصاحف المحمول لما له من أثر إيجابي على تحويل المعاملات النقدية إلى معاملات مصرفية.
- ضرورة الإستفادة من تجارب الدول الرائدة في تعزيز الشمول المالي والعمل على الإرتقاء.

**آفاق الدراسة:**

من خلال دراستنا للموضوع نقترح بعض آفاق الدراسة:

- مساهمة الحلول الرقمية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر ما بعد جائحة كورونا ( كوفيد 19).
- واقع الشمول المالي في المغرب العربي، دراسة مقارنة، الجزائر – تونس – المغرب.
- فاعلية الشمول المالي الرقمي في تعبئة السيولة للقطاع المالي – دراسة ميدانية.

# قائمة المصادر و المراجع

**قائمة المصادر و المراجع:**

**1- كتب:**

1. سمير عبد الله وأخرون ، الشمول المالي في فلسطين ، معهد الأبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني، القدس و رام الله، فلسطين، 2016 .
2. عمار ياسين اوسياف، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 97 شهر حزيران، يونيو 2020 الصفحة 122 جامعة باجي مختار عناية – الجزائر. .

**2-المجلات و الملتقيات :**

1. أسامة فراح، رحمة عبد العزيز، الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الإجتماعية في البنوك، مجلة طيبة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 04، العدد 02، المركز الجامعي بريكة الجزائر.
2. آسيا سعدان – واقع الشمول المالي في المغرب العربي – دراسة مقارنة : الجزائر، تونس، المغرب، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد /3 سبتمبر 2018، المجلة: 10، جامعة علي لونيسي البليدة 2 – الجزائر–
3. آسيا سعدان ، نصيرة محاجبية واقع الشمول المالي في المغرب العربي – دراسة مقارنة : الجزائر تونس ، المغرب – مجلة دراسات وأبحاث : المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 10 ، العدد 03 جامعة زيان عاشور الجلفة الجزائر سبتمبر 2018.
4. أشرف إبراهيم عطية – تعزيز الشمول المالي والتكنولوجي المالية بين القرض و التحديات عرض لتجربة الشمول المالي في مصر – لمجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع المجلد:02، العدد: 02، مصر 2021
5. بن رجب جلال الدين، احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي الإمارات العربية المتحدة، 2018.
6. بنك الجزائر – التقرير السنوي التطور الاقتصادي و النقدي 2021.
7. بهناس العباس وآخرون أسس ومتطلبات استراتجية تعزيز الشمول المالي الاشارة إلى التجربة الأردنية مجلة المعارف، المجلد 14، العدد 03، جامعة البويرة – الجزائر، ديسمبر 2019.

8. بو طلاعة مهد و آخرون.. واقع الشمول المالي وتحدياتة – الأردن والجزائر – مجلة الاقتصاد المال و الأعمال، المجلد 4، العدد 2، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة – الجزائر، جوان 2020.
9. بوقرة إيمان، واقع وآفاق الشمول المالي بالأردن، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 2، جامعة غرداية، الجزائر، 2018.
10. حمدوش وفاء، عماني لمياء، أفق تجاوز الفجوة الرقمية في الجزائر لتحقيق الشمول المالي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،المجلد 07 العدد 25، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، الجزائر 2021.
11. خلالفة محمد بدر، بوبلوطة بلال واقع الشمول المالي في الجزائر وإستراتيجية تعزيزه ، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، المجلد 07، العدد 01 ، جوان (203) (13– 32 ) – مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، جامعة جيجل (الجزائر).
12. رزيق حنان – واقع تبني وتطبيق إستراتيجية وطنية للشمول المالي بالدول العربية – دراسة حالة الجزائر و مصر – مجلة التعامل الإقتصادي، العدد 02/ عدد خاص – الجزء 02 ( مارس 2023)، المجلد : 11، ص 317–335، جامعة أكلي محمد أولحاج – البويرة – الجزائر.
13. سعاد بوتلوش – تحديات الشمول المالي في الجزائر ومتطلبات تطويره، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي ،المجلد 05، العدد 02، جامعة بومرداس – الجزائر – السنة 2022.
14. سعاد بوشلوش – المجلة الدولية للأداء الاقتصادي – المجلد 05 العدد 02، السنة 2022 ، بعنوان تحديات الشمول المالي في الجزائر ومتطلبات تطويره . جامعة بومرداس الجزائر.
15. سعدوني محمد – سبل تعزيز الشمول المالي في المنظومة المصرفية الجزائرية ديسمبر 2004 Algerian scientific journal platformالعدد: 4 (ديسمبر 2021)، المجلد 17.
16. سلايمية طريقة – طبايبية سليمة، تعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء مبادرات التجربة الهندية في الشمول المالي مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة – المجلد 06 – العدد 01 (2023)، ص 195–212، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر.
17. عبد الحليم عمار غربي(2020) نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الإسلامي، دراسة تحليلية للأبعاده ومؤشراته وتأثيراتة بالمجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، 06 (01)..
18. عزير و راشدة و مفتاح فاطمة، أهمية التثقيف المالي في تعزيز الشمول المالي بالجزائر، الملتقى الوطني الإفتراضي الأول حول : متطلبات تفعيل الشمول المالي في ظل واقع الاقتصاد الجزائري : يوم

19 ديسمبر 2012 – كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، علوم التسيير – جامعة 8 ماي 1945 قالمة الجزائر.

19. كركار مليكة – الشمول المالي هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية المجلد 10، العدد 03، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2022/08/03 .

20. لعلادي نواري، إمكانية مساهمة منحة البطالة في تعزيز الشمول المالي، دراسة تحليلية، مجلة المشكا في الإقتصاد و التنمية و القانون، مجلد 07، العدد 03، سنة 2023، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر.

21. محمد بن موسى، اثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام 2017، مجلة الاستراتجية والتنمية، المجلد 08، العدد 15 مكرر ديسمبر 2018.

22. محمد بو طلاعة وآخرون واقع الشمول المالي وتحدياته – الأردن الجزائر نموذجا – مجلة الإقتصاد المالي والأعمال، المجلد 04، العدد 02 معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميله الجزائر جوان 2020.

23. محمد شكريني، أزمة كوفيد 19 – حافز لتعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية ، العدد 01: الخاص (ج01) 2021، المجلد: 12، جامعة المدية – الجزائر.

24. محمد طرشني – متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر – مجلة القيمة المضافة للإقتصاديات الأعمال – العدد : 01 (2019) – رقم المجلد 01 جامعة حسيبة بن بو علي – الشلف – الجزائر.

25. مريم كردوسي – تحديات الشمول المالي في البنوك الجزائرية وآليات المواجهة مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد : 01، المجلد : 06، جامعة 8 ماي 1945 قالمة – الجزائر – 2022.

26. مفتاح غزال، الثقافة المالية كآلية التعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة أبحاث إقتصاديات معاصرة، العدد : 03، السنة 2020، المجلد: 1، جامعة الجزائر 03، المركز الجامعي نور البشير – البيض (الجزائر)

27. ياسر عبد طه الشرفا، حنين محمد بدر عجور، دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة – البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة المجلة العالمية للإقتصاد والأعمال ، المجلد 06، العدد 1، مركز رفاد للدراسات والأبحاث الأردن 28 فيفري 2019.

28. يخلف سمية، الحجاج فاطمة الزهراء، استخدامات التكنولوجيا المالية في ظل جائحة كورونا ومدى مساهمتها في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، العالي في الجزائر – المجلد 04، العدد 01، جانفي 2023، جامعة أبو بكر القايد، تلمسان، الجزائر.
29. يسر برنيه وآخرون – الشمول المالي في الدول العربية – الجهود و السياسات والتجارب العدد 109 أمانة مجلس محافظي المراكز المصرفية ومؤسسات النقد العربية، أبوظبي الإمارات العربية المتحدة، 2019.

**3-مذكرات :**

1. بن شهلة عبد السلام، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تحت عنوان التحديات و الفرص التي تواجه تحقيق الشمول المالي في الجزائر جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي ، سنة 2020.
2. بن عوالي عبير – أثر الخدمات المصرفية الإلكترونية في تعزيز الشمول المالي في البنوك دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية – وكالة قصر الشلالة – مذكرة ماستر– الملحقة الجامعية قصر الشلالة – تيارت – الجزائر – 2021-2022.
3. بوشيبة صلاح الدين – واقع آفاق تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مذكرة ماستر جامعة محمد بوضياف المسيلة – الجزائر – سنة 2021-2022.
4. صفاء دبوبة – دور الخدمات المصرفية الإلكترونية في تعزيز الشمول المالي دراسة حالة لعينة من الجمهور العالم في الجزائر– مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة العربي التبسي، تبسة الجزائر، 2020 – 2021.
5. طرفاوي الشيخ، دور الشمول المالي في تحسين جودة الخدمات البنكية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائريBNA ، مذكرة لنيل شهادة ماستر – جامعة تيارت 2021 – 2022.
6. ماسية طهير أثر تبني تكنولوجيا الهاتف البنكي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، دراسة حالة بعض البنوك العمومية وكالات أم البواقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي في تخصص إدارة مالية – قسم علوم التسيير – كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي – الجزائر 2020-2021.

**4- المراجع بالفرنسية:**

1. Alfred flonning, Stefon Jon sen, Financial inclusion and financial Stability: Current policy issuess, working Paper series N° 259 Asian bank Development Institute "ABD Institute" Tokyo, Japan. December 2010. PP.14 -21
2. CGAP (2021) "Globl standard setting Bodies and financial Inclusion farther poor.
3. Gatnar Eugeniuaz, financial indicator in poland, Acta universi -tatis lodziensis, folia Economica, 206, 2013. P 225.

**5- مواقع الكترونية :**

1. وزارة البريد و المواصلات السلكية واللاسلكية : تعزيز الشمول المالي وتعميم الدفع الإلكتروني - www.mpt.gov.dz2024 ->>

**الملخص :**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز واقع الشمول المالي في الجزائر وأهم التحديات التي تواجهه من خلال تحليل مجموعة من المؤشرات الشمول المالي التي تقدمها قاعدة بيانات البنك الدولي Global finder والتي تبين من خلالها تدني مستوى الشمول المالي في الجزائر نتيجة ضعف مؤشر وصول الخدمات المالية إلى شريحة أكبر من المواطنين، وضعف الإدخار والإقتراض عن طريق القنوات الرسمية، ولتوضيح ذلك تم الإعتماد على المنهج الوصفي لوصف دقيق للمتغيرات، والمنهج التحليلي للإلمام بمتغيرات الدراسة، حيث توصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي يعبر عن مستوى الخدمات المالية في الجزائر، وعلى الدولة الجزائرية تكثيف جهودها لرفع بمستويات الشمول المالي بالجزائر.

**الكلمات المفتاحية :** الشمول المالي، الخدمات المالية، مؤشرات الشمول المالي، الإدخار، الاقتراض.

**Abstract :**

This study aims to highlight the reality of financial inclusion in Algeria and the most important challenges it faces by analyzing a set of financial inclusion indicators provided by the World Bank's Global Finder database, which shows the low level of financial inclusion in Algeria as a result of the weak indicator of access to financial services to a larger segment of the population. Citizens, and the weakness of saving and borrowing through official channels, and to clarify this, the descriptive approach was relied upon to accurately describe the variables, and the analytical approach to become familiar with the variables of the study, as the study concluded that financial inclusion expresses the level of financial services in Algeria, and the Algerian state must intensify its efforts to raise the levels of inclusion. Finance in Algeria.

**Keywords:** financial inclusion, financial services, financial inclusion indicators, saving, borrowing